تقدّمُ المفعول المطلق على عامله، دراسة وصفية دلالية في القرآن الكريم

*صايل هزاع الهواوشة**

ملخص

يجدّ هذا البحث في مسألةٍ خشي أكثر النحاة الجهر بها، وهي تقدّمُ المفعول المطلق على عامله. وفيه تُستَفرغ الطاقة في تقليب النظر في كتب النحو والتفسير ابتغاء رصد ما قيل في هذه المسألة، وابتغاء العثور على شواهد أو أمثلةٍ مصنوعة، قد ترجّح رأياً على آخر، أو ترد رأياً بعد استحسانه، ثمّ تُوصَف آراء النحاة والمفسرين، وقد أربت على عشرة، ثمّ تُخضَع للتشريح والفحص بالاستعانة بالمعنى والصناعة النحوية، دون نصرة أحدهما على الآخر، بل بجعلهما متعاضدين، فيكتسب الرأي قوةً تظهره على غيره.

ولمّا كانت الصفة النائبة عن موصوفها (المصدر) هي الحالة الوحيدة في باب المفعول المطلق التي جاز فيها أن تتقدّم على عاملها فقد كان لزاماً على هذا البحث التنقيب عن الشروط أو المحّددات التي تبيح أو تُحرّم حذف الموصوف (المصدر)، ثمّ ختاما عُني البحث بالدلالات التي أفرزها ذلك التقدّم اتكاءً على سياق الآيات التي حوت ذلك التقدّم، ومقارنتها بالمواطن التي جاء فيها الترتيب معهودا.

ومن النتائج الكبرى التي توصل إليها البحث جواز حذف المصدر الموصوف إذا كان له وجه من الإعراب بعد الحذف، فإن جاء مفعولاً به أو حالاً، أو ظرفاً جاز حذف المصدر وجاز البقاء، فإن لم يكن على أي وجه عند الحذف لم يجز الحذف.

الكلمات الدالة:.المفعول المطلق،القران الكريم

المقدمة

تحاشى أكثر النحاة الولوج في مسألة تقدّم المفعول المطلق على عامله، وقد كانوا يخصصون فصولاً من أبواب أخرى لتقدمها على عاملها، ويصرّفون الشواهد والأمثلة المصنوعة المقيسة على ما صحّ روايته عن العرب وشاع. ومن ولج هذا الباب من النحاة ضرب صفحا عن إيراد أمثلة ولو كانت للتوضيح، وغفل أو تغافل عن بيان العلّة، ومن النحاة والمفسرين من التبس عليه الأمر، فكان في موضع يعرب إعراباً، ويذهب إلى غيره في موضع آخر، وقد اختلف المعربون في إعرابه اختلافا كبيرا، حتى تجاوزت عشرة وجوه. ويبتغي هذا البحث الإجابة عن الحالة التي يجوز فيها تقدم المفعول المطلق على عامله، وبيان علة جواز التقدّم، ثمّ الوقوف على أسباب الخلط في إعراب الصفة النائبة عن موصوفها (المصدر)، وأسباب هذا الاختلاف الكبير في إعرابه.

ويقتضي البحث في هذه المسألة استقراء ما جاء في كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن من آراء نحوية وتقديرية، ثم توصيف تلك الآراء وتشريحها؛ للاهتداء إلى التقدير المعنوي الأنسب والتحليل النحوي الذي يناسب ذلك المعنى، ويتفق مع الصناعة النحوية، ولا يشذّ عما جاء في كلام العرب، وللاطمئنان إلى وجود شواهد قد يكون أحد النحاة أو غيرهم ذكرها، فتقام بها حجة أو تردّ أخرى. واستنادا إلى ذلك جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة محاور: أمّا المحور الأول فكان محاولة تبيان حكم تقدّم المفعول المطلق على عامله بشقيه المباشر وغير المباشر. وعرض المحور الثاني اختلاف النحاة والمفسرين الواسع في إعراب نعت المصدر المتقدّم على عامله، سواء أكان النعت مفردا أو شبه جملة دالة على التشبيه، ثم نوقشت تلك الآراء من أجل كشف السقيم منها الذي يعتوره الزلل والضعف، فيحادد الصناعة النحوية، وأجل الترجيح بين تلك الآراء. أمّا المحور الثالث فجاء في حالاًت نيابة الصفة عن المصدر والحدود التي رسمها النحاة لقبول نيابة الصفة عن المصدر، وقد أُخضعت تلك الحدود للتحليل والتمحيص بغية استكناه صلاحها من فسادها. والمحور الأخير اعتنى باستخراج دلالات تقدّم نعت المصدر على عامله، ولاقتناص تلك الدلالات لا بدّ من مقارنة الصيغ ببعضها، وفهمها داخل النص القرآني الذي ألقيت فيه. عَقِب ذلك خاتمةٌ ضمّت أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث.

وحتّى تستبين سبيل هذا البحث ما كان من محيص عن التجوال في مظانّ كتب التفسير والنحو الأولى والمتأخرة، والرجوع إلى

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/7/23، وتاريخ قبوله 2019/7/21.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الرسائل والأطروحات والأبحاث الحديثة رغبة في الوصول إلى الغاية القصوى والنتيجة الفضلى التي تبعث الطمأنينة، وتُبلّغُ العذرَ، وكان من أهم كتب التفسير التي أغنت وأجزأت تفسير الكشاف والدر المصون والبحر المحيط، ومن أهمّ كتب النحو بله كتاب سيبويه كتابُ مغني اللبيب لابن هشام، ومعاني النحو للسامرائي.

حكم تقدّم المفعول المطلق على عامله

تجنّب كثير من النحاة الخوض في تقدّم المفعول المطلق على عامله، ومن تجرأ على ذلك تحاشى ذكر أمثلة على ذلك، وقد كانوا في أبواب أخر يقررون مطمئنين منع تقدم تلك الأبوب على عواملها كالمفعول معه، (الأستراباذي، 1996م، 1/ 517)، والتمييز، (سيبويه، 1988م، 205/1). ولبيان حقيقة تقدم المفعول المطلق على عامله ينبغي تقسيم المفعول المطلق إلى قسمين: المفعول المطلق المباشر، والمفعول المطلق غير المباشر؛ فكل مصدر صريح أخذ من عامله المذكور أو المقدر مباشرة يسمى مفعولاً مطلقاً مباشرا، وما عدا ذلك يسمى مفعولاً مطلقاً غير مباشر، (الخوالدة، 2009، ص58، وص77). وهذا التقسيم يقابله عند النحاة القدامى والمحدثين المصدر وما ينوب عنه مع اختلاف يسير، ينظر (الخوالدة2009، 77).

وأمّا المفعول المطلق المباشر فهو على ضربين: الأول- أن يكون عامله مذكوراً، والثاني أن يكون عامله مقدراً. والذي يدخل في هذه الدراسة الضرب الأول حسب، أمّا الثاني فعامله مقدّر وجوبا دائما.

ولم يرد عن العرب أمثلة تقدّم فيها المفعول المطلق المباشر على عامله بكل أنواعه (المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده)، وقد سبق القول إنّ النحاة قد تحاشوا الخوض فيه، وآثر أكثر النحاة عدم التصريح، وفي مقدّمتهم سيبويه، فقد جاء في دراسة حديثة أنّ سيبويه لم يذكر إمكان تقدم المفعول المطلق على عامله في نحو الأكل أكلت، لكن القياس يرجح صحة ذلك لعلاقة المشابهة بينه وبين المفعول به، (الأحمر، 2001م، 29)، ولا جرم أنّ بناء حكم لعلاقة المشابهة دون وجود شواهد من كلام العرب لا يتكئ على أساس متين، فعلاقة المشابهة بينهما لا تعني أن يأخذ بابٌ ما كل أحكام باب آخر، ومما قد يرفد ضعف القول بتقدم المفعول المطلق المباشر على عامله أنّ النحاة لم يجيزوا أن يأتي المفعول المطلق من فعل التعجب أو الفعل الناقص أو الفعل الملغى. (الأزهري: 2000م، 491/1)، ولا جرم أن السبب في عدم جواز ذلك هو عدم السماع عن العرب.

ومن النحاة القلائل الذين التفتوا إلى هذه الظاهرة الصبان، فقد قال: "وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني" (الصبان1997م، 168/2)، فهو يمنع تقدّم المفعول المطلق المؤكد لعامله على عامله، ويجيز تقدّم المفعول المطلق النوعي والعددي على عامله، ولكن دون أن يذكر علة لذلك، ودون أن يذكر ولو مثالا واحدا.

ومنهم أيضاً عباس حسن الذي اقتفى أثر الصبان، فمنع تقدّم المفعول المطلق المؤكد على عامله، وحاول أن يأتي ببينة على زعمه، فقال: "ولا يجوز أيضاً – في الغالب- حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخيره عن معموله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقي، لا مجازي، والحذف منافٍ للتقوية والتقرير، كما أن التأخير ينافي الاهتمام، لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكد وجوبًا بشرط إنابة المصدر عنه"(حسن1398هـ، 211/2). وأجاز تقدّم المفعول المطلق النوعي والعددي على عامله بقوله: "أما المصدر المبين للنوع – إذا اختلفت أنواعه – أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جمعًا مناسبًا وتقدمهما على العامل"، (حسن1898هـ، 212/2)، ولكنه أيضاً تجنّب ذكر الأمثلة على الرغم من شغفه بذكر الأمثلة على كل حالة. وهنا تحسن الإشارة إلى أنّ مصطلح (المبيّن للنوع) غير دقيق، فقد اقترح عمر عكاشة تغييره إلى (المُبيَّن النوع)؛ لأنّ الصفة أو المضاف إليه التي تتبع المفعول المطلق هي التي تبينه وليس العكس، إلا إذا كان المصدر دالا على وصف في أصل وضعه كالقهقرى والقرفصاء، (عكاشة، 2014أ، ص762-748، ص248-251).

ويرى عباس حسن أنّ الدواعي لمجيء المصدر المؤكد لعامله، وهي (التقوية وإزالة الشك، وإثبات المعنى الحقيقي) هي التي منعت تثنيته وجمعه وتقدّمه على عامله وحذف عامله، ومنعت عمله برفع فاعل أو نصب مفعول، (حسن1898هـ، 219/2). قد تتضح المنافاة بين هذه الدواعي وحذف العامل، ولكن لا يبدو هذا الكلام مفهوما في بقية الأحكام، فما هو الرابط بين تلك الدواعي ومنع التثنية والجمع وتقدم العامل وعمل المصدر؟!

ولعل في تقرير جواز تقدّم المفعول المطلق النوعي والعددي على عامله تعجّلا؛ فلا مثال في كلام العرب على ذلك، ولا في كتب النحو على تعددها، وحتى الصبان وعباس حسن لم يذكرا مثالا واحدا على تلك القاعدة يمكن أن يُركن إليه، ولعلّ النتائج التي توصل إليها صالح الخوالدة في دراسته السالفة الذكر تُسنِد عدم ورود شواهد على تقدم المفعول المطلق على عامله؛ فقد جاء المفعول المطلق المباشر متأخرا عن عامله في كل الأنماط التي وردت في المصادر التي درسها، (خوالدة، 2009، 100-101). يشار إلى

أنّ الخوالدة قد حصر دراسة ظاهرة التقديم والتأخير في المفعول المطلق في ثلاثة كتب هي: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، وجمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت، وديوان حسان بن ثابت. (خوالدة، 2009، 7). وإن كانت هذه المصادر لا تكفي لتعطي حكما إلا أنها تسير مع عدم استشهاد النحاة في كتبهم على تقدّم المفعول المطلق، بله انصراف النحاة عن تخصيص أي مساحة لهذا الفصل. وفي دراسة موسومة بالمفعول المطلق في صحيح الإمام البخاري، دراسة نحوية وصفية دلالية للباحثة فاطمة يحيى عبد الرحمن لم يرد كذلك أي مثال تقدّم فيه المفعول المطلق المباشر وغير المباشر على عامله، (عبد الرحمن، 2013، 84–120).

وما يؤكد هذا الأمر أن الصبان فرّ من تعليل ذلك، أما عباس حسن فرأى أنّ تأخير العامل عن المفعول المطلق لا يناسب معنى الاهتمام. وتبدو علة منافاة التأخير للاهتمام علة غُفلا تفتقر إلى بيان، وكيف تساق حجةً في المؤكّد، وتهمل في النوعي والعددي، علما أنه لم يقف على تفسير جواز تقدم النوعي والعددي على عاملهما. وثمة شيء آخر، فقد ذكر عباس حسن معقبا على علة الاهتمام في الهامش فقال: "هذا تعليل النحاة، وأما التعليل الأنسب فهو "المحاكاة" للوارد عن فصحاء العرب" (حسن1898هـ، 211/2). وكأنّ فصحاء العرب قد ورد عنهم أمثلة على جواز تقدم النوعي والعددي على عاملهما!

وأمّا صالح الخوالدة في دراسته المذكورة آنفا فقد أجاز تقدّم المفعول المؤكد لعامله على فعله نحو: إكراما أكرمت محمدا، ومنع تقدّم المفعول المطلق النوعي والعددي، فلا يجوز: ركعتين ركعت، وحجته في المنع أنّ التقديم يوجب عاملا جديدا يفسره المذكور، وهذا يوحي بالجمع بين المفسِّر والمفسَّر، والتأويل أولى من عدم التأويل (الخوالدة 2009، 187–188)، وهو كلام غير واضح، فكيف يوجب التقديم عاملا جديدا يفسره المذكور في النوعي والعددي، ولا يوجب عاملا جديدا يفسره المذكور في المؤكد؟! وكأنه جعل العامل في المؤكد الفعل المؤخر، في حين في العددي والنوعي رفض أن يكون العامل الفعل المؤخر، وأوجب التأويل والتقدير، لماذا لا يكون العامل في (ركعتين ركعت) دون الحاجة إلى التقدير؟ ثمّ إنّ ذلك يتعارض مع فكرة التأكيد، فلايجوز تقدّم التأكيد على المؤكَّد أو المبيّن على ما يبان.

كثير من الوظائف النحوية تتمتع بإمكانية الحركة داخل فضاء الجملة تأخيرا وتقديما، وينتج عن ذلك قيمة دلالية تعضد المعنى. والمفعول المطلق من الأبواب النحوية التي تملك تلك الإمكانية، فيتقدم على غيره من العناصر كالمفاعيل والجار والمجرور والحال والظرف، ويتأخر عنها، وإن كان النحاة قد ذكروا أن المفعول المطلق أحق بالتقديم؛ "لأنه المفعول الحقيقي[1] الذي أوجده فاعل الفعل المذكور، وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول، به صار فاعلاً؛ لأن ضاربية زيد في قولك: ضرب زيد ضربا، لأجل حصول هذا المصدر منه" (الأستراباذي، 1996، 295/1) إلا أن ادّعاء أحقية المفعول المطلق بالتقدّم على غيره من المفعولاًت أمر يحتاج تأملا ونظرا، ينظر (الخوالدة2009، 138– 154)

ولكنّ المفعول المطلق نقصت حركته في التقدّم على عامله عن حركة أبواب أخرى كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والحال في التقدم على عواملها، فجاز تقدم تلك الأبواب على عواملها، رغم أحقية المفعول المطلق في التقدّم على تلك الأبواب.

وقد يكون مردّ ذلك أن المفعول المطلق ملازم لعامله في المعنى، فلا فعل إلا وله مفعول مطلق (الأستراباذي، 1996 296/1)، ولا يُفصل بين الفاعل ومفعوله المطلق، إذ المفعول المطلق هو مفعول الفاعل، فالنوم في (نام الطفل) هو فعل الطفل (الفاعل) (عكاشة2014ب، ص74، ص69–99)، وهذا التلازم يجعل المفعول المطلق كبعض الفعل، أي كالكلمة الواحدة، والمفعول المطلق، وإن لم يظهر في الكلام، إلا أنّه متحصّل من الحدث، وهو بهذا يشبه الفاعل، فلا فعل إلا وله فاعل، فالفاعل كالجزء من الفعل، فهو لا يستغني عنه، فصار كأحد أجزائه، ولذلك لم يجز تقدّم الفاعل على فعله (ابن السرّاج، 228/2) و(ابن يعيش2001م 60/1). وكما أنّ الفاعل لا يتقدم في الرتبة على الفعل فالمفعول المطلق لا يتقدم في الرتبة على الفعل، فالرتبة بين الفعل والمفعول المطلق من الرتبة المحفوظة([2]) التي يختل معها التركيب إذا حدث اختلال في الموقع؛ لأنّ التوكيد لا يتقدّم على المؤكّد، (إشريدة2003، 4) فضلا عما ذكر في هذه المسألة، وما يزيد من قوة العلاقة بين المفعول المطلق وفعله أن العلاقة بينهما دلالية، فالمصدر يدلّ على الحدث والفعل يشمل الحدث والزمن، (الشمايلة، 2011، 25). ولهذا فالعلاقة بين المفعول المطلق وفعله قوية كقوة العلاقة بين الفعل وفاعله.

---

1 رأى عمر عكاشة أنّ المفعول المطلق ليس المفعول الحقيقي، وأنّ المفعول الحقيقي هو المفعول به؛ لأنّ المفعول به هو مفعول الفعل، ويصلح أن يعبّر عنه باسم مفعول مجرّد مشتق من الفعل المذكور، أمّا المفعول المطلق فهو مفعول الفاعل وهو رأي حسن، وبحثه يفتح المجال لإعادة النظر في مصطلح المفعول، ينظر (عكاشة2014ب، ص74).

2 ينظر في نوعي الرتبة (الساقي1977م، 186).

وأمّا المفعول المطلق غير المباشر فيتبين بعد استقراء كثير من كتب النحو القديمة والحديثة أنّه يتقدّم وجوبا مرة وجوازا أخرى. أمّا تقدم المفعول المطلق وجوبا على عامله فيكون حين يأتي اسما له الصدارة، نحو (ما الاستفهامية والشرطية وأيّ الاستفهامية والشرطية)، (الأشموني1998، 471/1)، و(الغلاييني، 1993م، 35/3). ومن الشواهد على المفعول المطلق غير المباشر الذي له الصدارة قوله تعالى:" وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" (الشعراء: 227) وقوله:"وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ" (الأعراف:48). وقوله:"وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى" (الليل: 11)، وقوله تعالى:" وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ" (يونس: 101)، وكلّ الآيات التي تدخل فيها (ما) على (أغنى ويغني وتغني).

وقد تُنصَب (كيف) على المصدرية نحو قوله تعالى:" أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ" (الفيل1)، وهذا اختيار ابن هشام، (ابن هشام1985، 271)، وكذلك كم الخبرية والاستفهامية، (العيني2010، 126/1). و(الأستراباذي، 1996، 163/3)، (الغلاييني، 1993م، 120/3).

ولم تكن الاسمية ووجه المصدرية للأدوات السابقة الاختيار الوحيد للنحاة، فقد أجيز في (ما) في (ما أغنى أو ما يغني أو ما تغني) أن تكون استفهامية أو نافية، (العكبري1976م، 572/1)، و(ابن هشام1985، 414–415)، وإذا كانت استفهامية جازت المصدرية والمفعولية، (درويش1415هـ، 502/10)، والصواب عند ابن عطية الاستفهامية، (ابن عطية1422هـ، 405/2). و(السمين الحلبي، د. ت، 331/5). في حين فضّل الطاهر عاشور النفي، (ابن عاشور1984م، 146/8)، وإذا كانت استفهامية أعربت مفعولاً به، (درويش1415هـ، 361/3)، ونصبها الزمخشري في قوله تعالى:" حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ"(القمر:5)، على المصدرية، (الزمخشري1407هـ، 432/4)

واختُلف أيضاً في إعراب كيف في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ" (الفيل: 1)، فقيل منصوبة على المصدرية، وقيل على الحالية، (درويش1415هـ، 586/10)، وقد اختار ابن هشام المصدرية، (ابن هشام1985، 271.

والأولى اقتصار إعراب الأسماء التي لها الصدارة مفعولاً مطلقاً على أي المضافة إلى مصدر من جنس الفعل العامل فيها كقوله تعالى: "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ"، وكم الخبرية والاستفهامية إذا كان مميزها مصدرا لعاملها نحو " كم ضربة ضربت".

أمّا (ما) الشرطية والاستفهامية فتوجيهها على المفعولية أفضل. وأمّا (كيف) فيضعف إعرابها مفعولاً مطلقاً من عدة وجوه: أولا– ذكر المفعول المطلق بوجود كيف نحو: (ألا ترى كيف يضرب خالد أخاه ضربًا موجعًا)، فلا يصح أن يقال إن المعنى: أي ضرب يضرب خالد أخاه ضربا موجعًا، إلا تقديرا. ثانيا– عند إبدال المصدر بـ(كيف) يتغير المعنى المراد؛ فقوله تعالى:" انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ" (النساء:50) لا يطابق، (انظر أي افتراء يفترون على الله الكذب)، فالقول الأول تعجب من حالهم، ومعناه انظر كيفية افترائهم، في حين يكون معنى القول الثاني: انظر نوع الافتراء الذي يفترونه، فهو تعجب من نوع الفعل لا من كيفيته. (السامرائي2000م، 258/4). وعليه فنصبها على الحالية أحسن.

وليس شرطاً، إذا كان يمكن تقدير المصدر مع تلك الأدوات، أن تعرب على المصدرية، فالصناعة النحوية لا تراعي المعنى دائما، وسيأتي بيان ذلك في هذا البحث. واتكاءً على هذا، وعلى توجيه (ما) إلى المفعولية و(كيف) إلى الحالية، فإنّ اقتصارها على هذه الوجوه واستبعاد المصدرية أجدر.

أمّا التقدّم الجائز فلا يكون إلا في حالة واحدة، وهي تقدّم نعت المصدر المحذوف على عامله المذكور كما في قوله تعالى: "فقليلاً مَا يُؤمنُونَ"، وقد وردت في القرآن مواضع عديدة على هذا الاستخدام سيأتي ذكرها لاحقا. واستخدم هذا الأسلوب في كلام العرب، فقد قال أحد الشعراء: قليلاً ما تريث إذا استفادت... غريض اللّحم عن ضرم جزوع (الشماخ بن ضرار1968م، 230). قَالَ أَبُو حَيَّة النميري: وجال جُئولَ الأَخْذَرِيّ بوافد... مُعِذّ قليلاً مَا يُنيخ ليَهْجُدا (النميري 1975م، 138).

والغريب أنّ النحاة لم ينتبهوا على هذه الأمثلة لبيان علة تقدمها على عاملها رغم أنّ أكثرهم أعربها مفعولاً مطلقاً، والذي يدفع إلى القول إنهم لم ينتبهوا عليها أنهم لم يذكروا هذه الأمثلة في شرحهم باب المفعول المطلق.

ومما يندرج تحت هذه الحالة شبه الجملة الدالة على التشبيه المؤلفة من حرف الجرّ الكاف والاسم المجرور نحو قوله تعالى: " كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ"(الانفال:5)، ونحو قوله تعالى:"وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"(البقرة:143)، فشبه الجملة (كما، وكذلك) نعت لمصدر محذوف، (ابن هشام 1985م، 707، 794). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النحاة قد اختلفوا في إعراب نعت المصدر المحذوف وفي شبه الجملة الدالة على التشبيه إذا تقدّمت على العامل، والمبحث اللاحق من هذا البحث سيقف على هذا الاختلاف. والذي يتبين أنّ المصدر حين تقدّمه على عامله يحذف وجوبا لعدم ورود مثال يذكر فيه المصدر مع صفته سواء أكانت الصفة كلمة أم كانت شبه جملة.

وهذا دليل إضافي على عدم جواز تقدّم المفعول المطلق المنزوع من فعله (المفعول المطلق المباشر)؛ إذ لو كان جائزا أن يتقدّم على عامله لورد في مثال، لكن في كل الأمثلة كان النعت لمصدر محذوف، وهذا يعني امتناع تقدّمه، فالنعت حين يكون تابعا لمصدر ويأتي متأخرا عن العامل قد يظهر كما في قوله " اذكروا الله ذكرا كثيرا" (الأحزاب41)، وقد يحذف كما في قوله: " واذكر ربك كثيرا" (آل عمران:41).

جملة الأمر أنّ المفعول المطلق لا يتقدّم على عامله إلا إذا نابت صفته عنه أو تعلّقت به شبه جملة تشبيهية، وإذا حدث التقدّم للصفة أو شبه الجملة فإنها تتحوّل في الإعراب كما سيأتي. أمّا المفعول المطلق في أشكاله الأخرى فإنه يلزم رتبة متأخرة عن العامل، فهو ليس بمنزلة المفعول به أو غيره من الأبواب التي لها حرية التقدّم على العامل، وذلك لارتباط المفعول المطلق ارتباطا وثيقا يشبه ارتباط الفاعل بالفعل، لكنّه قصُر عن الفاعل، فجاز أن يأتي المفعول اسما له الصدارة، ولم يجز في الفاعل ذلك.

اختلاف النحاة والمفسرين في إعراب صفة المصدر المحذوف المتقدم على عامله

أجاز أكثر المعربين عدة وجوه في إعراب صفة المصدر المحذوف المتقدّم على عامله، وفي (ما) التي بعدها، وكان بعضهم يرجح وجها على آخر، ومنهم من يورد الوجوه دون تعليق أو ترجيح. والمتتبع لآراء المفسرين والنحاة في إعراب " فقليلاً ما يؤمنون" البقرة، وما يشبهها نحو قوله تعالى" قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ" (الأعراف:3) و" قليلاً مَا تَشْكُرُونَ" (السجدة:9) يجد أنّهم قد التبس عليهم الأمر، فبعضهم يذكر وجها في موضع، ويعدل إلى غيره في آخر، فقد اختار محيي الدين درويش في إعرابه لـ (ما) أن تكون نكرة مبهمة في قوله تعالى" فقليلاً ما يؤمنون"، (درويش1415هـ، 143/1)، وفي إعراب قوله تعالى" قليلاً ما تذكرون" رأى أنها زائدة لتأكيد القلة"(درويش1415هـ، 306/3)، وفي إعراب قوله تعالى" قليلاً ما تشكرون" رأى أنها مزيدة للإيغال في التوكيد للقلة" (درويش1415هـ، 295/3). ومن أولئك ابن عاشور الذي حار في نوع (ما)، فقد عدّها مصدرية في كل المواضع، إلا أنه في قوله تعالى:" وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قليلاً مَا تُؤْمِنُونَ" (الحاقة41) اختار أن تكون زائدة للمبالغة، (ابن عاشور1984م، 143/29). وبعد تتبع أقوال النحاة والمفسرين تبيّن أنها ثلاثة عشر رأيا، هي:

الرأي الأول: أنّ (قليلاً) حال من الضمير المستكنّ في المصدر المحذوف، والتقدير: فَيُؤْمِنُونَهُ، أَيِ الْإِيمَانَ فِي حَالِ قِلَّتِهِ، وتكون (ما) مزيدة للتوكيد. وزعموا أنه رأي سيبويه، (البغوي1420هـ، 141/1)، و(ابن الحاجب1989م، 1/ 214)، و(أبو حيان1420هـ، 484/1)، و(السمين الحلبي، د. ت، 502/1)، و(عضيمة د.ت، 87/9).

ولا شكّ أنّهم قاسوا ذلك على ما جاء في الكتاب، إذ منع سيبويه وقوع الصفة مواقع الاسم، فإن حذف الاسم، وحلّت الصفة محله انقلبت حالاً، نحو قولهم: "أَلاَ ماءَ ولو بارداً"، وقولهم: "سير عليه شديدا، وسير عليه حسناً" فالصفة لا تقوى إلا حالاً أو تظل صفة (لاسم، أو مصدر أو ظرف مذكور)، إلا إذا جرت الصفة مجرى الاسم في نحو: قريب ومليّ، (سيبويه، 1988م، 228/1)، و(ابن يعيش2001م، 422/1). إذن إذا حذف الموصوف، وكان ظرفا، أعربت الصفة ظرفا نيابة عنه، وإن حذف الموصوف، وكان اسما أو مصدرا أعربت الصفة حالاً؛ إذ لو جاز أن تكون الصفة نائبة عن المصدر لجاز الرفع في "سير عليه شديدٌ" ولكنّه لم يجز.

واستثنى سيبويه (قريب ومليّ) من الحكم، أي يجوز مجيئهما موقع الفاعل "سير عليه قريب" و"سير عليه مليّ" لأمرين، وهما جريانهما مجرى الصفة، واختصاصهما، فافترقا بهذا عن كثير وقليل وحسن وشديد، وقد بين السيرافي ذلك بقوله: "وإنما جاز: "مني قريب " لأنه قد تمكن حتى صار يعنى به الرجل، فتقول: "زيد مني قريب " فتجعله هو القريب، وتقول: " زيد منّي قريبا "، أي في موضع قريب. وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، وليس (مليّ) بمنزلة (طويل): لأن الطويل يقع لكل شيء، ومليّ لا يكاد يستعمل إلا في الزمان" (السيرافي2008م، 2 /124-125).

وزعم ابن الحاجب وابن هشام أنّ (ما) الزائدة تحتمل معنيين، الأول: الزائدة لمجرّد التقوية، وتكون (قليلاً) بمعنى النفي، والثاني زائدة لإفادة التقليل بعد التقليل مثلها قولك: اضربه ضربا ما، ولم يقف ابن الحاجب على هذا الوجه، فمرّ عنه دون عناية، فلم يبين إذا ما كانت (ما) حرفا أم اسما، والذي يظهر من هذا الوجه أنّه يقصد أنّها حرف يفيد معنى التقليل، لا اسم نكرة يفيد المبالغة في التقليل، (ابن الحاجب1989م، 214/1) و(ابن هشام1985م، 416- 417)، ولعلّ شرح ابن هشام يزيل شيئا من هذا الإبهام الذي أحاط بهذا الرأي، إذ قال: وَأما قَوْله تَعَالَى "فقليلاً مَا يُؤمنُون" فَمَا مُحْتَملَة لثَلَاثَة أوجه. أَحدهَا الزِّيَادَة فَتكون إِمَّا لمُجَرّد تَقْوِيَة الْكَلَام مثلهَا فِي " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ" (آل عمران:159)، فَتكون حرفا بِاتِّفَاق وقليلاً فِي معنى النَّفْي مثلهَا فِي قَوْله: قَلِيل بهَا الْأَصْوَات إِلَّا بغامها

وَإِمَّا لإِفَادَة التقليل مثلهَا فِي أكلت أكلا مَا، وعَلى هَذَا فَيكون تقليلاً بعد تقليل، وَيكون التقليل على مَعْنَاهُ، وَيَزْعُم قوم أَن مَا هَذِه اسْم

كَمَا قدمْنَاهُ فِي: "مثلا مَا بعوضة" (ابن هشام1985م، 416– 417). والبيت الوارد في كلام ابن هشام لذي الرمة، (ذي الرمّة 1982م، 1004/2). هذا عجز البيت وشطره: أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة. فهو قسم الزائدة إلى قسمين: التقوية، والتقليل، والزائدة حرف، وقوله "يزعم قوم أنها اسم" دلّ على أنّ الخائضين فيها اختلفوا بين الحرفية والاسمية. والحقّ أنّ الفرق لا يتضح بين ما التي لتقوية الكلام، وما المشعرة بالتقليل، فما المقوية تفيد المبالغة في القلة، وهذا ما أراده ابن الحاجب وابن هشام من قولهما (تقليل بعد تقليل). وثمة شيء آخر، وهو أنّ القلة بمعنى النفي لا يستقيم، وإن كان بعضهم نقل عن العرب إرادة النفي من القلة، (الفرّاء، 59/1)، فلا يمكن أن يكون القليل بمعنى العدم قطعا، فقولهم "لا يأتي" ليست مثل" يأتي قليلاً" أو " قليلاً ما يأتي" أو "لا يأتي إلا قليلاً".

الرأي الثاني: أن يكونَ حالاً من فاعل «يؤمنون»، أي فَجَمْعاً قليلاً يؤمنون، أي المؤمِنُ فيهم قليلٌ، ونسبه الطبري إلى قتادة، (الطبري2000م، 329/2)، وقد ضعّف الطبري هذا الرأي؛ إذ لو كان التقدير (قليل منهم من يؤمن) للزم رفع قليل، ولمّا كانت (قليلاً) منصوبة، وكانت (ما) على تقدير الاسم الموصول لم يجز، لأنّ (ما) ستظل بلا رافع، وهذا غير جائز في لغة العرب. (الطبري2000م، 330/2)، وينظر (ابن فارس1997م، 125). وأشار الحلبي إلى أنّ ابن عبّاس وقتادة رأيا هذا الرأي، وعلّق على هذا الرأي فقال: "إلا أن المهدوي قال: ذهب قتادة إلى أنَّ المعنى: فقليلٌ منهم مَنْ يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كانَ كذلك لَلَزِمَ رفع (قليل). قلت: لا يلزمَ الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لِما تقدَّم من أنَّ نصبَه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى" (السمين الحلبي، د. ت، 502/1). وذكر ابن هشام قول بَعضهم فِي {فقليلاً مَا يُؤمنُونَ} إن (ما) بِمَعْنى (من) وَلَو كَانَ كَذَلِك لرفع قَلِيل على أَنه خبر" (ابن هشام 1985، 705). ولم تأت (ما) بمعنى (من)، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير. ولا يلزم من تقدير أن صاحب الحال هو الضمير في (يؤمنون) أن تكون (ما) بمعنى (من)، فلو كانت الجملة (يؤمنون قليلاً) لجاز أن يكون الحال من واو الجماعة، ولكنّ المعنى في الآية يؤيد أن يكون صاحب الحال الضمير من المصدر كما سبق في الرأي السابق؛ لأنّ الإيمان هو القليل، وليس العدد، وإن ذهب بعضهم إلى تقدير قلة العدد كما جاء عن الطبري.

الرأي الثالث: رجّح ابن الحاجب أن تكون حالاً، فقال "ويجوز أن يكون (قليلاً) حالاً من فعل محذوف دل عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً إيمانهم. وهذا الوجه أقعد في المعنى، وما علمت أحدا قاله"، وتكون (ما) على هذا الوجه مصدرية، (ابن الحاجب1989م، 214/1– 215)، ونقل عنه ابن هشام، وذكر ترجيح ابن الحاجب لوجه الحال دونما بيان، (ابن هشام1985م، 418).

الرأي الرابع: رأى أكثر المفسرين والنحاة أنّ (قليلاً) نعت لمصدر محذوف والعامل فيه الفعل المؤخر (يؤمنون) أو (تشكرون) أو...، وما زائدة، وهذا كان اختيار الزجاج، (الزجاج1988م، 316/2 و218/5)، وصاحب تهذيب اللغة، (الأزهري الهروي2001م، باب قلل)، و(الفارسي1993م، 226/1)، و(الزمخشري1407هـ، 164/1)، ووافقهم النسفي (النسفي1998م، 108/1)، ومحمود صافي (صافي1418هـ، 192/1). هؤلاء النحاة والمفسرون ذكروا هذا الوجه فقط، وقد استحسن السمين الحلبي هذا الرأي وقدّمه على كل الآراء.(السمين الحلبي، د. ت، 502/1). ومنهم من ذكره مع وجوه أخرى، كمكّي القيسي، (مكي القيسي1405هـ، 281/1)، و(ابن فضال2007م، 515)، و(الرازي1420هـ، 598/3)، و(الشوكاني1414هـ، 130/1)، و(العكبري1976م، 90/1)، و(أبوحيان1420هـ11/5)، و(ابن عاشور، 600/1). وتجدر الإشارة إلى أنّ بعضهم عدّ العامل في (قليلاً) عاملا مضمرا، (ابن عطية1422هـ، 373/2). وتفسير الثعالبي، (الثعالبي 1418هـ، 5/3).

الرأي الخامس: نعت لظرف محذوف وما زائدة، وقد نصّ أغلب النحاة والمفسرين الذين ذكروا أكثر من وجه على جواز تقدير المصدرية والظرفية ينظر (مكّي القيسي1405هـ، 281/1)، وينظر: (ابن فضال2007م، 515)، و(العكبري1976م، 90/1)، و(ابن عاشور1984م، 1/ 600). وكما هو العامل في المصدر الفعل المتأخر عنه فكذلك العامل في الظرف الفعل المتأخر عنه. (السمين الحلبي 502/1).

الرأي السادس: نعت لمصدر محذوف أي يؤمنون إيمانا قليلاً، و(ما) نكرة مبهمة صفة لـ(قليلاً). ورأى الطبري أن هذا القول أولى بالصواب؛ لأن زيادة ما لا يفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه"، و(ما) في الآية يراد منها ابتداء كلام جديد لدلالة على عموم جميع الأشياء، ثم تخص وتعم ما عمته بما تذكره بعدها، (الطبري2000م331/3)، وحاز هذا الرأي إعجاب صاحب تفسير المنار (رضا1990م، 313/1). وهذا يعني أنها اسم وليست حرفا، ويعنون بذلك أنها نكرة دالة على العموم، وذكر ابن هشام أنّ قوما يزعمون أنّ (ما) في هذه الآية اسم، (ابن هشام 1985م، 417). وقد وافق محيي الدين درويش على أنها نكرة مبهمة صفة لـ (قليلاً)، ((درويش1415هـ، 143/1)، وهو الذي جعلها زائدة في موضع آخر كما سبق، وينظر أيضاً (الدعاس1425هـ، 39/1).

ولا يقصد النحاة من قولهم حرف زائد لا معنى له، بل هم أجمعوا على معنى التأكيد والمبالغة التي تفهم منه، والأمر لا يتعدى اصطلاحا شاع في كتب النحاة لتمييزه عن غيره من أنواع (ما).

الرأي السابع: نعت لمصدر محذوف، و(ما) مصدرية، والمصدر المؤول فاعل (قليل)، والتقدير قليلاً إيمانهم، (الدعاس1425هـ، 39/1). و(ابن عاشور1984م، 17/8-18)، وذكر مكي القيسي هذا الرأي، وعقب قائلا: " فإن جعلت ما والفعل مصدرا لم يحسن أن تنصب قليلاً بالفعل الذي بعده لأنك تقدم الصلة على الموصول" (مكّي القيسي1405هـ، 281/1)، ولو كانت ما وما بعدها مصدرا مؤولا لارتفع (قليلاً)، (الصاحبي، ص125) ولم يجز العكبري هذا الرأي كذلك؛ لأنّ (قليلاً) تبقى بلا ناصب، (العكبري1976م، 90/1)، و(السمين الحلبي، د. ت، 503/1)، وينظر (الألوسي1415هـ، 319/1). وذكر ابن عطية أن الفارسي عدّ (ما) مصدرية، (ابن عطية1422هـ، 373/2)، على الرغم من أنّ الفارسي رأى أنها زائدة في الحجة كما سبق.

الرأي الثامن: نعت لظرف محذوف، وما مصدرية. وأسباب رفض النحاة لهذا الرأي هي ذاتها التي ذكرت في الرأي السابق.

الرأي التاسع: نعت لمصدر محذوف، و(ما) نافية، ذكره العكبري والسمين الحلبي، ورجّحا زيادتها على نفيها؛ لأنّ النفي وإن كان يقوى في المعنى إلا أنه يضعف شيئا من جهة تقدُّم ما في حَيّزها عليها، (العكبري1976م، 90/1)، و(السمين الحلبي، د. ت، 502/1)، وينظر (الألوسي1415هـ، 319/1). وزيادة على هذا الردّ فإنّ ما النافية لها الصدارة، (ابن هشام1985م، 417). يشار إلى أنّ الكوفيين أجازوا تقدّم ما في حيز (ما) عليها، (السمين الحلبي، د. ت، 503/1)، وذكر ابن الحاجب وجها يفسّر جواز تقدّم ما في حيز (ما) عليها؛ إذ شُبّهت (ما) بلن الناصبة؛ فجاز تقدم معمول الفعل المنصوب بلن نحو: زيدا لن أضرب، وإذا تقدم معمول ما بعد (لن) وهي عاملة فيه كان معمول (ما) أجدر، إذا لا عمل لها فيه. (ابن الحاجب1989م، 214/1).

الرأي العاشر: نعت لظرف محذوف، وما نافية. وهم يتسعون في الظرف أكثر من اتساعهم في المصدر، (ابن هشام1985م، 417). وَقد قَالَ: وَنحن عَن فضلك مَا استغنينا.

ومع هذا الحسن إلا أنه يزاد على ما قيل من وجوه ضعف في هذا الوجه في الرأي السابق، أنّهم كرهوا أن يجمعوا بين مجازين؛ وَلِهَذَا لم يجيزوا دخلت الْأَمر لِئَلَّا يجمعوا بَين حذف (فِي) وَتَعْلِيق الدُّخُول باسم الْمَعْنى بِخِلَاف دخلت فِي الْأَمر وَدخلت الدَّار، واستقبحوا سير عَلَيْهِ طَوِيلٌ لِئَلَّا يجمعوا بَين جعل الْحَدث أَو الزَّمَان مسيرًا وَبَين حذف الْمَوْصُوف بِخِلَاف سير عَلَيْهِ طَويلا وسير عَلَيْهِ سير طَوِيل أَو زمن طَوِيل"(ابن الحاجب1989م، 214/1)، (ابن هشام1985م، 417). والظاهر أنّ ابن الحاجب قد خلط بين أمرين، فالقبح يكون في حذف الموصوف وحلول الصفة في موقع الرفع، في نحو: سير عليه قليل، والصفة (قليلاً) لم تكن مرفوعة في الآية. فإن حذف الموصوف وظلّت الصفة منصوبة فلا قبح في ذلك، ولكن تعرب الصفة ظرفا إذا كانت الصفة للأحيان نحو: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديما، وتعرب حالاً إذا كانت الصفة للأسماء (الذوات) أو المصادر أي غير الظرف، نحو: أَلاَ ماءَ ولو بارداً، وآتيك به جيّداً. (سيبويه، 1988م، 227/1).

ولو أنّ ابن الحاجب جعل الضعف في عدم وضوح معنى الظرفية في " فقليلاً ما يؤمنون" كما هو الظهور ساطع في: سير عليه طويلا لكان ذلك أحسن. ووجه الضعف هذا يسري على كل الآراء التي أعربت (قليلاً) مصدرا أو ظرفا.

الرأي الحادي عشر: ذكر البغوي قولا نسبه لمعمر بن المثنى، ينصب فيه (قليلاً) على نزع الخافض، وما صلة أي زائدة، والتقدير: لا يؤمنون إلا بقليل مما في أيديهم. (البغوي1420هـ، 141/1). وينظر (الطبري2000م، 329/3)، و(الرازي1420هـ، 598/3)، و(النيسابوري1416هـ، 331/1)، و(الشوكاني1414هـ، 130/1).

الرأي الثاني عشر: تكون (قليلاً) منصوبة على نزع الخافض، و(ما) صفة أي بشيء قليل من الأشياء المكلف بها. ذكره النيسابوري في تفسيره، (النيسابوري1416هـ، 331/1).

الرأي الثالث عشر: رأى الرازي تقدير (صار)، و(قليلاً) خبرا لها: فَصَارُوا قليلاً مَا يُؤْمِنُونَ" وقد انفرد بهذا التقدير، فلم يقل به أحد، والتكلف بادٍ فيه. (الرازي1420هـ، 598/3).

ولابد من قول أخير في هذه المسألة؛ فقد ذهب بعض النحاة والمفسرين مذهبا مختلفا في إعراب (قليلاً ما) في قوله تعالى: "اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ" (الأعراف:3)، إذ ذكر صاحب البحر المحيط وصاحب الدر المصون أنّ الحوفي أجاز أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوف لقوله «ولا تَتَّبعوا» أي: ولا تتبعوا مِنْ دونِه أولياءَ اتِّباعاً قليلاً، (أبو حيان1420هـ، 11/5)، و(السمين الحلبي، د. ت، 246/5)، وأردف السمين الحلبي قائلا:" وهو ضعيف، لأنه يَصير مفهومُه أنهم غيرُ مَنْهِيّين عن اتباع الكثير، ولكنه معلومٌ من جهة المعنى فلا مفهوم له"(السمين الحلبي، د. ت، 246/5). وذكرا أيضاً توجيها آخر مختلفا لم يقل به أحد، وهو أنّ (ما والفعل بعدها) في محل مبتدأ، و(قليلاً) ظرف في موقع الخبر، (أبو حيان1420هـ، 11/5)،

و(السمين الحلبي، د. ت، 246/5)، ولم يعقب كلاهما على ذلك القول. وهذا من باب الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى، وهو كما ذكر السيرافي "كثير مطّرد" (السيرافي2008م، 2/ 309)، ولكنّ هذا القول هنا ضعيف، ووجه ضعفه ذاته الذي رمُيَ به الرأي السابع؛ لأنّ (ما) إذا كانت (قليلاً) ظرفا في موقع الخبر ستكون (ما المصدرية)، وصلة المصدر لا تتقدم عليه، وقال ابن جنّي في ذلك:" وتقول سرني قيامك يوم الجُمُعَة فتنصب يوم الْجُمُعَة ظرفا لـ سرني ولَو قلت سرني يوم الْجُمُعَة قيامك فَجعلت يوم الْجُمُعَة ظرفا للْقِيَام لم يجز لتقديمك بعض الصِّلَة على الْمَوْصُول" (ابن جنّي، 197).

وأجاز بعضهم أن تكون (قليلاً) حالاً سببية من فاعل (لا تتبعوا)، و(ما) مصدرية أو موصولة، (أبو السعود، 211/3)، ولكنّه اشترط لنهوض هذا المعنى أن يكون النهي موجها للقيد والمقيّد جميعا، فلو كان موجها للمقيد فقط لكان المعنى أنهم ليسوا منهيين عن اتباع الكثير، وهذا معنى غير مقبول، واعترض بأنه لا طائل تحت معناه وإن وجه بما وجه، (الألوسي1415هـ، 319/4)، أمّا ابن عاشور فلم ير (قليلاً) حالاً، بل قال هي جملة في موضع الحال، وهي حال سببية وكاشفة لصاحبها، (ابن عاشور1984م، 17/8، و35/8). وفي كلامه لبس واضح؛ إذ لو كانت الجملة في موضع الحال السببية فما هو وجه (قليلاً) من الإعراب، وهو قد ذكر احتمالا آخر عقب قوله السابق، فأجاز أن تكون (قليلاً) نعت لمصدر (يتذكرون).

يتبيّن مما سبق أنّ أسباب اختلاف النحاة ناشئٌ من أمرين: أولهما اختلاف التقدير، وهو ما سمّاه تمام حسّان التوجيه التأويلي(حسّان2000م، 206)، فقد ذكر ابن الجوزي أنّ في قوله تعالى: "فَقليلاً ما يُؤْمِنُونَ" خمسة أقوال: أحدها: فقليل من يؤمن منهم، قاله ابن عباس وقتادة. والثاني: أن المعنى: قليل ما يؤمنون به. قال معمر: يؤمنون بقليل مما في أيديهم، ويكفرون بأكثره. والثالث: أن المعنى: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً. ذكره ابن الأنباري، وقال: هذا على لغة قوم من العرب، يقولون: قلما رأيت مثل هذا الرجل، وهم يريدون: ما رأيت مثله. والرابع: فيؤمنون قليلاً من الزمان كقوله تعالى: "آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ"، ذكره ابن الأنباري أيضاً. والخامس: أن المعنى: فإيمانهم قليل، ذكره ابن جرير الطبري. وحكى في «ما» قولين: أحدهما: أنها زائدة. والثاني: أن «ما» تجمع جميع الأشياء ثم تخص بعض ما عمته بما يذكر بعدها" (الجوزي1422هـ، 86/1-87). وذهب ابن الحاجب إلى تقدير فعل محذوف، وذهب بعضهم إلى تقدير حرف جرّ محذوف. وثانيهما الاجتهاد في التعليل، فقد استدلوا لترجيح رأي على آخر بقواعد توجيه مستقرة في علم النحو، ومن تلك القواعد عدم تقدّم الصلة على الموصول، وعدم تقدّم ما قي حيّز ما النافية عليها، وكراهة اجتماع مجازين كما في الرأي العاشر.

مناقشة الآراء

لم يوافق كثير من النحاة على الشرط الذي وضعه سيبويه لوقوع الصفة موقع الاسم، وهو الاختصاص، فهم يتوسعون في ذلك، والكوفيون أجازوا الرفع في ذلك كله، أي حتى في الظروف المختصة، (أبو حيان 1998م، 1397/3)، و(ناظرالجيش1428هـ، 1262/4)، ولم يمنعه بعضهم بل اكتفوا بتضعيفه وقبحه ابن الحاجب، (ابن الحاجب1989م، 214/1)، و(أبو حيان د.ت، التذييل والتكميل، 278/7).

أمّا سيبويه وأصحابه فلم يجيزوا ما لم يسمع عن العرب، والحقّ أن رأي سيبويه في عدم الاتساع في القياس على ذلك أدنى إلى تقعيد اللغة، وسيبويه لمّا تتبع كلام العرب، وجد أنهم لا يجيزون رفع الصفة بعد حذف موصوفها إلا في (مليّ وقريب)، وهذا يعني أنّ ثمّة شرطين يجب توفرهما مجتمعين في الصفة حتى تستثنى من المنع، وهما: الاختصاص والجريان مجرى الاسم، وهذا لا يكون في كثير وقليل ومثلهما، مما لا يختص بشيء معين، كما في (مليّ وقريب) فقد اختصا بالزمان والمكان ولا ينفكان عنهما، وإن كانت (قليل وكثير) قد تجري مجرى الاسم، فيوصف بهما نحو: " قليل دائم خير من كثير منقطع"، إلا أنّ الاختصاص لم يتحقق فيهما، فهما لم يختصّا بموصوف واحد، كما هو حال (مليّ وقريب). ولعلّ الخلاف في المنهج بين البصريين والكوفيين وشدّة المنافسة بينهما كان وراء جواز الرفع؛ لأنّ مجيء المصدر وحده دون صفة أو إضافة نحو (سير عليه سير) مستقبح، حتى إنّ عباس حسن لم يجز أن يكون المصدر نائب فاعل إلا إذا اكتسب من لفظ آخر معنى زائدًا على معناه المبهم، (حسن1398هـ، 114/2)، فكيف وقد حلت الصفة محله؟!

فسيبويه ومن وافقه أرادوا أن يطّرد الباب، فالصفة لم يجز أن تنوب عن المصدر في الوقوع موقع الرفع، وقياساًعليه، وجريا على سنن واحد لم يجز أن تنوب عنه إذا كان منصوبا نحو: " واذكر ربّك كثيرا"، وتكون كثيرا وما يشبهها منصوبة على الحال، والجري على سنن واحد باب واسع في النحو، مثلما حذفت الهمزة من يُكرم ليجري الباب كله على سنن واحد. فإن قال قائل إنّ المعنى إذا قُدر المصدر (ذكرا كثيرا) يستقيم، فلماذا لا تُعرب الصفة إعرابه؟ وجواب ذلك أنّ استقامة المعنى لا تعني أنّ الإعراب سيظل على

حاله إذا حدث تغيير في الجملة من تقديم أو حذف، ولا يعني أن يدل المعنى على المصدر المحذوف نصبَ الصفة على المصدرية، بل قد توجّه توجيها آخر، فالفاعل لا يظل فاعلا حين يتقدّم على فعله وإن كان المعنى يصحّ. لذلك فالأولى إعرابه حالاً ليجري الباب كله على سنن واحد. ومراعاة ظاهر الصناعة النحوية أشار إليه ابن هشام في المغني، (ابن هشام 1985، 698).

وعند البحث في دلالات الصفة المحذوف موصوفها، فالذي يؤخذ بالاعتبار في (ذهب زيد) و(زيد ذهب) هو التقديم والتأخير، وليس الوظيفة الإعرابية، والذي يؤخذ بالاعتبار في مثل "اذكر ربك كثيرا" هو سبب حذف الموصوف الذي قد يوحي بالسعة، وسيأتي بيان ذلك في المبحث الأخير.

وقد يكون رأي ابن الحاجب في تقدير فعل محذوف نحو: (أبعدوا أو أخّروا) مقبولا، ولكنّ عدم التقدير أولى من التقدير، ولهذا يظلّ رأي سيبويه في اعتبار (قليلاً) حالاً من الضمير في المصدر المحذوف أكثر قبولا.

ولا يُفهم كيف يقوى معنى النفي، حسب زعم العكبري، فالقرآن الكريم حين يريد معنى نفي الإيمان ينص على ذلك صراحة نحو قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"(البقرة:6)، ونحو قوله: "وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (الإسراء:10)، ولو كان المراد نفي الإيمان عنهم مطلقاً لاستخدمت لا النافية كما في قوله: " بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً" (النساء155).

ويضعف وجه النعت للمصدر المحذوف لأسباب: أولها– أنّ المفعول المطلق، وقد تقرر في هذا البحث، لا يتقدّم على عامله، فلا أمثلة من كلام العرب تقدّم فيها المفعول المطلق على عامله بكل أنواعه، والجري على القاعدة خير من الخروج عليها. ثانيها– إنّ أصل الجملة، كما نصّ عليه أكثر النحاة والمفسرين، تأخر المفعول المطلق وصفته عن العامل فتكون (فلا يؤمنون إلا إيمانا قليلاً)، ويزيد من قوة ذلك الأصل قوله تعالى "فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً" (النساء 155)ثمّ حدث فيها تحويل، فتقدّم المفعول المطلق مع صفته على الفعل، ولمّا كان المفعول المطلق يأبى التقدّم على عامله حذف، وظل أثر دال عليه، وهو الصفة (قليلاً)، وليس لازما إذا حدث تغيير في مكان الكلمة أن تظلّ على وظيفتها الإعرابية، وإن كان المعنى واحدا، ونظائر ذلك كثير في الصناعة النحوية، فالفاعل إذا تقدّم على فعله يصبح إعرابه مبتدأ، والتمييز يتحوّل عن فاعل أو مفعول ومبتدأ نحو: تصبب زيدا عرقا، أصلها (تصبب عرق زيد) وفجرنا الأرض عيونا أصلها (فجرنا عيون الأرض)، فقد كانت كلمتا (عرق وعيون) فاعلا ومفعولاً بها، وعندما تحولت في الجملة تغير إعرابها فصار تمييزا. ثالثها– وهو يتبع الثاني؛ولكن لأنّ (قليلاً) تحولت إلى حال يحسن فصله عن السبب اللاحق؛ إذ قرّر النحاة قاعدة في باب الحال تقضي بإعراب الصفة إذا تقدّمت على موصوفها حالاً؛ لاستقباح تقدّم الصفة على الموصوف، (سيبويه، 1988م، 122/2)، وقال ابن يعيش موضحاً:" وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ، قال الشاعر:

وتَحْتَ العَوالِي بالقَنَا مستظِلَّةً... ظِباءٌ أَعارَتْها العُيُونَ الجَآذِر[3]

أراد: ظباءٌ مستظلّةٌ، فلمّا قدّم الصفةَ، نصبها على الحال. وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجري عليها. ويجوز نصب الصفة على الحال والعاملُ في الحال شيءٌ متقدّمٌ، ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض، فحينئذٍ تُنصب على الحال. ويجِب ذلك لامتناعِ بَقائه صفةً مع التقدّم، وأمّا ما أنشده من قول الشاعر: لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ.فالبيتُ لكُثَيِّرٍ، وعَجُزُه:عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمِ. والشاهد فيه تقديمُ موحش على الطلل، ونصبه على الحال"(ابن يعيش2001م، 21/2).

وهذا يشبه (قليلاً ما يؤمنون)، فأصلها:(يؤمنون إيمانا قليلاً)، فقدّمت الصفة (قليلاً) على الموصوف النكرة (إيمانا)، فصارت (قليلاً يؤمنون أيمانا)، ثمّ حذف المصدر (إيمان) لدلالة السياق عليه، فصارت (قليلاً يؤمنون) ويمتنع بقاء الصفة صفةً في الإعراب، فنصبت على الحال. أمّا (ما) فقد جاءت عوضا عن الحذف الذي اجتمع على الجملة مع تقديم الصفة على موصوفها، فألحقت ما الزائدة بالصفة (قليلاً) للدلالة على المبالغة والتوكيد كما قد سبق، وترميما وتحسينا للفظ لما لحق به من حذف وتقديم غير جائز، وهو تقدّم الصفة على موصوفها.

وقد يعترض معترض على هذا التحليل؛ فالمصدر إيمان في الصيغتين محذوف، أي عند تقديم (قليلاً) على عاملها أو تأخيرها، فلماذا يصلح هذا في حالة التقدم على العامل، ولا يصلح في حالة التأخر؟ والجواب عن ذلك أنّ صفة المصدر حين تقدّمت على العامل حُكم عليها بالتقدّم على الموصوف (إيمان) لأنّ المفعول المطلق لا يتقدّم على عامله ألبتة، أمّا في الصيغة الأخرى فإن

3 البيت من ديوان ذي الرمّة1982م، 1024/2.

المفعول المطلق، وهو محذوف دائما جاء متأخرا عن العامل، وبذلك احتمل الأمر وجهين: أن يبقى على الترتيب ذاته دون تقدير تقدّم الصفة على الموصوف، أو أن يُقدّر تقديم الصفة على الموصوف، فتكون (فلا يؤمنون إلا قليلاً إيمانا)، ثمّ يحذف المصدر (إيمانا)، لدلالة السياق عليه. واعتمادا على ذلك جاز إعراب (قليلاً) نعتا لمصدر محذوف، وجاز إعرابه حالاً، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة. ينظر السمين الحلبي في إعراب " وأذكر ربك كثيرا"، (السمين الحلبي، د. ت، 3 /167). ولعلّ طرده على باب واحد أحسن. وأمّا في الصيغة الأولى فلم يجز إلا وجه الحال، وقد تقرر ذلك.

وقد يقول قائل إنّ القياس على قول الشاعر السابق: (لمية موحشا طلل) قياس غير صحيح؛ لأنّ الحال وصاحبه موجودان، أمّا في قوله تعالى" فقليلاً ما يؤمنون" فصاحب الحال محذوف، فهو في حكم المعدوم. صحيح أنّ بيت كثير عزة تقدّم فيه النعت على المنعوت، وكلاهما ظاهر، وفي الآية الكريمة حذف المنعوت، ولكن ثمة وجه شبه، وهو انتقال النعت من مكان إلى آخر. ومثل ذلك إضافة الصفة إلى موصوفها، كقولهم: فصيح الكلام، فحين انتقلت الصفة إلى ما قبل موصوفها تغير إعرابها رغم أنّ معناها يظل دالا على الصفة.

وبناء على ما سبق يتبيّن أنّ الوجه الأرجح في إعراب (قليلاً) حالاً من الضمير المستكنّ في الفعل بعده، و(ما) صلة للتأكيد، والقول إنّ ما صلة أو زائدة لا يعني أنّ الزيادة لا قيمة لها، بل هي أفادت معنى التقوية والتأكيد. وهذا الإعراب يكون عند تقدّم الصفة على العامل. ويمكن أن تكون حالاً سببية لفعل محذوف لعنوا قليلاً إيمانهم ولكنّ هذا التقدير تظهر عليه علامات التعسف والتكلف؛ إذ يستوجب ذلك عمل الحال ورفعها فاعلا ونائب فاعل، فتكون (ما والفعل بعدها) مصدرا مؤولا، وهذا ضعيف، وقد تبيّن وجه الضعف سابقا.

أمّا باب نزع الخافض فهو يعتمد على السماع في جلّه، وقد رأى عباس حسن قصره على السماع، (حسن، 2/159-165)، وإن كان تعريف النحاة للمنصوب على نزع الخافض لا يمنع نصب (قليلاً) على هذا الباب، فقد حذّوه بقولهم: "هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدّى بالحرف، لكنّه حذف عند تعيّنه استغناء عنه سماعا أو قياسا"(ابن عبدالباري الأهدل 1990م/1410هـ، 2/358)- إلا إنّ هذا لا يمنع تضعيف هذا الرأي في هذا الموطن، لأسباب، أولها أنّ الفعل (يؤمن) لم يرد متعديا بإسقاط حرف الجر، فإما أن يعدى بالباء، وإمّا أن يعدى باللام، وقد نصّ ابن هشام أنّ إسقاط الخافض غير مطّرد، فلم يجز "صليت الدار" ولا "نمت الدار" ولا "صليت البيت"، ولا "نمت البيت" على الرغم من جواز مثل: "دخلت الدار وسكنت البيت" (ابن هشام1979م، 2/236)، وجاء في دراسة حديثة ما يثبت صحة ذلك: " إنّ تعدّي الفعل اللازم إلى معموله الاسم الصريح بدون حرف جرّ قليل في عصور الاحتجاج وما تلاها؛ ولعلّ السبب يعود إلى أنّ حذف حرف الجرّ ليس بقياس إلا مع أنْ وأنّ لطول الصلة" (العرجا والعايدي، 2010م، 505)، ثانيها أنّ النحاة لم يقدروا هذا التقدير في الآيات التي جاءت على مثال قوله تعالى" فقليلاً ما يؤمنون" نحو قوله تعالى: " قليلاً ما يشكرون" و"قليلاً ما يتذكرون"، لأنّ هذه الأفعال لا تتعدى بالباء. وإذا قيل قد يكون المنصوب على نزع الخافض في باب الظرف، والردّ على ذلك أنّ هذا أقل من تعدي الفعل اللازم إلى اسم صريح بإسقاط حرف الجر، إذ اقتصر على أفعال قليلة نحو: (دخل، وحلّ، وسكن، وهدى، ويمّم)، ينظر (العرجا والعايدي، 2010م، 515).

ثالثها أنّ الأولى التمسك بالأصل وعدم الحذف، ولو تُرك الأمر دون قيود وموانع لفسدت اللغة وتعطلت الأدلة، ينظر (الحبشي 2004:ص41)، ورابعها أنّ الفعل (يؤمن) لا يقاس على باب نصح وشكر، إذ يجب أن يتّحد المعنى في التعبيرين، كما اتحد في نصحت زيدا ونصحت لزيد، وشكرت زيدا وشكرت لزيد، دون أن يخرم هذا القاعدة المعروفة: العدول من تعبير إلى غيره يصاحبه عدول من معنى إلى آخر، ولكنّ هذا المعنى الآخر لا يكون مغايرا أو مختلفا، بل يكون موافقا مع زيادة على المعنى، وأمّا في يؤمن بقليل ويؤمن قليلاً فلا اتحاد في المعنى قطعا، (الحبشي 2004:ص96). خامسها أنّ اختيار الحال وجها لإعراب (قليلاً) يمنع النصب على الخافض، فالحال لا تكون على تقدير حرف الجر والأصل فيها النصب، (الحبشي 2004، 180).

ولعل اللافت في الأمر أنّ النصب على الخافض لم يصدر عن النحاة، فقد أورده المفسرون حسب؛ لأنهم لا يلتفتون إلى الشروط والموانع النحوية، ويتكئون على المعنى فقط. وللإيواء إلى ركن آمن رُجع إلى عدة دراسات في مسألة نزع الخافض عدا الدراسات السالفة فلم يُعثر على هذا المثال، أي "قليلاً ما يؤمنون" في أطوائها، ومن تلك الدراسات دراسة للباحثة خولة تقي الدين الهلالي عنوانها النصب بنزع الخافض، ودراسة للباحث حسين راضي العايدي بعنوان المنصوب على نزع الخافض دراسة وصفية تحليلية، ودراسة للباحث محمد عايد العوايدة بعنوان المنصوب على نزع الخافض، وغيرها من الدراسات.

وقبل قفل هذا المحور يحسن إيراد قول السهيلي في (ما)، إذ يرى أنّ ما الزائدة وما اجتمع معها من قرائن متصلة بها قامت مقام ما نافية و(إلا) وقد سماها حرف الإيجاب، وهو ما يعرف في علم المعاني بأسلوب الحصر أو القصر، أي: ما يؤمنون إلا قليلاً"،

والقرائن المتصلة هي كلمة القليل التي تقترب من العدم، والتقديم، (السهيلي1992م، 316–317) وهذا يخدم فكرة اختلاف المعنى عن وجه الإعراب، فلو قُدّر النفي وكان مفهوما من الجملة فلن يكون ذلك سببا في اعتبار (ما) نافية، بل هي زائدة قامت مقام أدوات أسلوب الحصر.

قواعد التوجيه في ترجيح الحالية على غيرها

إنّ اختيار وجه وترجيحه يقوم على قواعد ومرتكزات، وقد نهض وجه الحال في الصفة التي تقدمت على مصدرها على عدة قواعد هي:

أولا– السماع في النصب على الخافض، وقد رأى كثير من النحاة قصره على السماع، يزاد على ذلك أنّ الفعل يؤمن لم يرد متعديا بلا حرف جرا في كلام العرب.

ثانيا– عدم الاتساع في القياس أدنى إلى تقعيد اللغة، وسيبويه لمّا تتبع كلام العرب، وجد أنهم لا يجيزون رفع الصفة بعد حذف موصوفها إلا في (مليّ وقريب)، والجري على القاعدة أفضل من الخروج عليها، إلا إذا لم يكن ثمة وجه غير الخروج عن القاعدة.

ثالثا– جريان الباب على سنن واحد، وهي قاعدة تكررت في كتب الأقدمين في أبوب نحوية وصرفية عديدة، نحو حذف الواو من تعد ونعد جريا على حذفها مع يعد، وحذف الهمزة من يكرم جريا على حذفها مع أكرم(الأنباري2003م، 193/1، 646/2)، وكما في إعراب المثنى وجمع المذكر والمؤنث، وكما بنيت الضمائر لشبهها بالحرف وضعا ثمّ حملت باقي الضمائر التي زادت على حرف أو حرفين على الضمائرة التي تشبه الحروف وضعا ليجري الباب على سنن واحد(السيوطي، 1989م، 65/1)، ومن ذلك أيضاً إبراز الضمير عند جريان الضمير على غير صاحب معناه(ابن مالك، 1990م، 307/1) ومثل ذلك كثير.

رابعا– مراعاة الصناعة النحوية. لا يخفى على دارسي العربية أنّ المعنى والإعراب صنوان، ولكنّهما قد يتجاذبان، وهذا التجاذب قد أشار إليه ابن جنّي في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، إذ قد يظنّ بعضهم أنّ زيدا في: (زيد قام أنّ زيدا فاعل كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك في: سرّني قيام هذا وقعود ذاك ربّما اعتقد في (هذا وذاك) أنّهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (ابن جنّي، د.ت، 281/1)، ثمّ يرشد قائلا: " فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"(ابن جنّي، د.ت، 284/1–285)، وعقد له بابا آخر سمّاه باب تجاذب المعاني والإعراب، فقال: " وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"(ابن جنّي، د.ت، 258/3)، وقد أشار ابن هشام إلى مراعاة المعنى والصناعة النحوية، ينظر (ابن هشام1985،). ويمكن القول إنّ الصناعة النحوية يقصد بها الضوابط التي استقرت في علم النحو، فيجب بناء عليها حكمٌ ما ويجوز أو يمنع حكمٌ آخر، وقد بيّن الغلاييني أنّ هذه الأصول ثابتة باستقراء كلام العرب (الغلاييني1993، 75/3)، وقد تفرض الصناعة النحوية، ولكنّ المعنى يرفضه، وقد عرض غانم الناصري للتجاذب بين المعنى والصناعة النحوية ودعم ذلك التجاذب بأمثلة عديدة من القرآن الكريم(الناصري 2017م، 5 وما بعدها).

خامسا– عدم التقدير أولى من التقدير، وقد جاء عن ابن مالك أن عدم التقدير هو الأصل (ابن مالك1990م، 373/2). إلا أن يقوم دليل يضعف من عدم التقدير أو كما قال الأستراباذي " ضرورة ملجئة إليه" (الأستراباذي1996م، 303/1).

رابعا التعليل في عدم تقدم الصفة على الموصوف، فإن تقدّمت لا توجه على الصفة وتأخذ وجها جديدا حسب موقعها الجديد. وقياساًعلى ذلك لا يظل إعراب (قليلاً) صفة لتقدّمه على الموصوف، ويقوّي من ذلك عدم جواز تقدّم المفعول المطلق على عامله.

محددات نيابة الصفة عن المصدر

انقسم النحاة في جواز نيابة الصفة عن المصدر إلى فريقين: الفريق الأول ذهب إلى اعتبار الصفة إذا حلّت محل المصدر حالاً، ويزعمون أن هذا رأي سيبويه، ويستدلون لذلك بأمرين، الأول: عدم جواز الرفع في نحو قولهم: سير عليه طويلا، إذ امتنع رفع الصفة (طويلا)، وَلَو كَانَ نعتا للمصدر لجَاز، (السيرافي2008م، 124/2)، و(ابن يعيش2001م، 425/1) والثاني: أنّ الصفة غير خاصة بالموصوف "وإذا حذف الموصوف خرج الوصف عن أن يكون وصفا لعدم التبعية فكان حالاً؛ إذ شأنها عدم الإتباع" (التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، 154/7). و(ابن هشام1985م، 856) و(ناظر الجيش1428هـ، 1412/4).

وقد ردّ ابن هشام على الدليلين: فبيّن أن العائق الذي أعاق رفع الصفة هو كراهية اجتماع مجازين، هما حذف الْمَوْصُوف وتصيير الصّفة مفعولاً على السعَة. أمّا ردّه على الدليل الثاني فقد بيّن أنّ حذف الموصوف لا يتوقف على وجدان الاختصاص، بل على وجدان الدليل، إذ الشرط عنده أن يُعلم جنس المحذوف، والعلم به ليس منحصرا باختصاص الصفة بالموصوف، بل قد يرد في السياق ما يعيّن ذلك الموصوف المحذوف، نحو قوله تعالى" وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ (10) أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ" (سبأ: 11)، فعلى الرغم من أن (سابغات) ليست صفة مختصة بالدروع إلا إن الموصوف عُلم من الحديد، ومثل ذلك قوله تعالى" واذكر ربك كثيرا" فقد علم الموصوف من الفعل اذكر، (ابن هشام1985م، 417، 856)، و(ناظر الجيش1428هـ، 1412/4).

وأمّا الفريق الثاني فقد أجازوا نيابة الصفة عن المصدر، وهذا رأي جمهور النحاة، ولكنّ النحاة لم يضعوا شروطا لتلك النيابة، (عكاشة2014م ج، 217)، رغم أنهم في باب النعت وضعوا شروطا لنيابة الصفة عن الموصوف، وهي أن يكون الموصوف معلوماً معيَّناً معناه بعد الحذف، وأن يكون النعت مستقِلاً بمباشرة العامل، قابلاً له". فإذا قلت: (مررتُ بعاقلٍ، أو براكبٍ) عُلم أن المحذوف (رَجُل) وصَحَّ في (العاقل) مباشرتُه للعامل، وكذلك (الراكب) ونحو ذلك". (الشاطبي2007م، 689/4). ومن وسائل العلم بالموصوف الاختصاص، أي أنّ الصفة مختصّة بالموصوف، (المرادي2008م، 965/2)، وقد أوجب بعض النحاة الحذف نحو: أعجِبتُ براكب صاهلًا، أي: براكب فرسًا صاهلًا؛ لأن الصهيل مختص –في اللغة– بالخيل، النحو (حسن1398هـ، 494/3)، ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على الموصوف المحذوف نحو قوله تعالى: أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ" (سبأ 11)، فقد تقدم ما يدل على الموصوف بقوله وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ". (حسن1398هـ 110/3). ولكنّ هذه الشروط لا تنسحب على المصدر وصفته حين تنوب عنه.

وقد ذهب بعضهم إلى تقييد النيابة، منهم العكبري، فقال: "كَذَلِكَ صفة الْمصدر إِذا أضيفت إِلَيْهِ كَقَوْلِك سرت أشدّ السّير لأَنَّ الصفة هِيَ الْمَوْصُوف فِي الْمَعْنى وإنما قدّمت لتدلَّ على المبالغة" (العكبري1995م، 264/1)، ولكنّ هذا التقييد أظهر لبسا، فالعكبري يقرّ بإعراب (صفة لمصدر محذوف)، وقد ذكر ذلك كثيرا في كتابه التبيان في إعراب القرآن، واستُشهد بأقواله في الفصل السابق.

وقيّد ابن عصفور حلول الصفة مقام الموصوف عموما، فجعلها خاصة بالصفات التي تستعمل استعمال الأسماء نحو: (الأبطح والأبرق والأجرع)، (ابن عصفور1986م، 249)، وكلمتا قليل وكثير خرجتا عن الصفات، وعلامة ذلك أنها توصف نحو: قليل دائم خير من كثير منقطع، وتباشرها العوامل كقوله تعالى: عمّا قليل ليصبحنّ نادمين" (المؤمنون: 40).

وعقّب ناظر الجيش على رأي ابن عصفور فقال لا يلزم ذلك؛ "لأنّ النحاة إنما اشترطوا في حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه أن يكون النعت صالحا لمباشرة العامل" (ناظر الجيش1428هـ، 1412/4)، أي قد لا يستعمل النعت استعمال الأسماء ويقوم مقام الموصوف، وهذا كثير، وسيأتي بيان ذلك. والواضح أنّ النحاة خلطوا بين نيابة الصفة عن الاسم ونيابتها عن المصدر.

وأجاز أكثر النحاة أن تنوب الصفة عن المصدر فتأخذ حكمه[4]، والمعيار أنّ المفعول المطلق ينوب عنه ما دل على معناه، والصفة مما يدل على معناه، نحو: سرت أحسن السير، وأصلها: سرت سيرا أحسن السير، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه، (ابن مالك1990م، 181/2). (ابن الناظم2000م، 192/1).و(الأشموني1998م، 469/1)، و(الأزهري2000م، 493/1)، و(الغلاييني، 1993م، 34/3).

وكرّر النحاة الأمثلة على نيابة الصفة عن المفعول المطلق، نحو: سرت أحسن السير وأشدّ السير، وما زادوا على قولهم بالنيابة إلا تقدير المصدر " سرت سيرا أحسن السير"، ولم يبينوا إن كان هذا الحذف واجبا أم جائزا، والذي يظهر أنه حذف واجب؛ لأنّ جملة مثل "سرت سيرا أحسن السير" غير جائزة، وهي لا تعادل الحذف في اعملوا صالحا، فبقاء المصدر وحذفه كلاهما جائز مستقيم. وأفضل من تقدير الحذف أن تكون تلك الأمثلة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فالأصل سرت سيرا أحسن، أو سرت السير الأحسن، ثم أضيفت الصفة إلى السير فأصبحت "سرت أحسن السير" (ابن يعيش، 169/2).

وأما من عد (كل وبعض) صفة لموصوف محذوف، ينظر (الغلاييني، 1993م، 36/3)، فلا يرتقي هذا الرأي لمناقشة؛ لأنّ كل وبعض لا تأتي صفة أصلا، وإنّما هذا أيضاً من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

ولا يمكن أن تكون الصفة مختصة بمصدر، فالاختصاص يكون للذوات أما المصادر فصفاتها تصلح لها ولغيرها؛ لذلك لا يمكن

3 يرفض عبدالله بابعير نيابة الصفة عن الموصوف مطلقاً أينما وقعت في الكلام لعدة أسباب، أولا– عندما حذف الموصوف بقي مكانه خاليا ولم يشغله الوصف في التحليل اللغوي، والدليل أن دلالة التركيب لا تتضح إلا بتقدير المحذوف؛ لذا يجب إعرابها صفة لمفعول مطلق محذوف. ثانيا أساس ظاهرة النيابة احتلال النائب موقع المنوب عنه وحمله شيئا من خصائصه وأحكامه، والصفة لا تحمل شيئا من خصائصه ألبتة.(بابعير 2010، 344–348)

أن يكون الاختصاص شرطا في حذف الموصوف إذا كان مصدرا، ولكن بعد استقراء مواطن حذف المصدر الموصوف، وإحلال صفته محله يتبيّن أنّ جواز حذف المصدر الموصوف ينحصر في المواضع الآتية[5]:

أولاً – المفعول المطلق المبين لعدده إذا دلّ على اثنين فصاعدا، نحو: "قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ" (غافر:11)، أمّا واحد وواحدة فينطبق عليهما شرط التعيين المعتمد على مباشرة العوامل والسياق، إذ لا يجوز حذف الموصوف في مثل: " فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً" (النساء: 102)، وقوله: " لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى" (الدخان:56) وقوله: " وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً" (الحاقّة 14)، لعدم مباشرة العامل للصفة، فلا تحتمل وجها آخر حال الحذف، في حين جاز حذف المصدر في قوله تعالى:" ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى" (الزمر:68) لدلالة السياق على المصدر وعدم الحاجة إلى ذكره، ولمباشرة العامل للصفة، فالصفة أخرى تحتمل وجها آخر غير الصفة لمصدر محذوف، فهي تحتمل الرفع والنصب، (الزمخشري1407هـ، 145/4).

ثانيا – إذا كانت الصفة كلمتي (قليل وكثير) أو ما كان بمعناهما نحو (يسير وجمّ) قياساًعلى المفعول المطلق المبين لعدده، والقياس على المعنى، إذ قولهم ضربته كثيرا يكون بمعنى ضربته عشرين أو مئة، وضربته قليلاً مثل ضربته اثنتين أو ثلاث، والسياق هو الذي يحدد الكثرة والقلة. وما يثبت صحة ذلك حذف المصدر الموصوف مع (يسير) إن لم يكن دالا على قلة ففي قوله تعالى: " ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا" (الفرقان: 46)، لا يجوز حذف المصدر (قبضا)؛ لأنه لم يدل على قلة، بل كان معنى اليسر في الآية الخفاء والسرعة، (الطبري2000م، 277/19). ولما كان معنى (يسير) يفيد القلة في نحو: "وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا" (الأحزاب:14) جاز حذف المصدر (تلبثا). ويمكن أن يكون السبب في الحذف جواز وجهٍ آخر غير المصدرية كالظرفية أو الحالية. وفي الموضع التالي سيكون احتمال وجه آخر هو سبب جواز حذف المصدر وبقائه.

ثالثا– ما جاز دخول العوامل عليه، نحو: (صالحا، حلالا، حثيثا، رغدا). ومباشرة العوامل هنا تعني جواز عمل الفعل في الصفة

---

5 ناقش هذه المسألة عمر عكاشة في بحث، وانتهى إلى أنّ السرّ في حذف المفعول المطلق وبقائه هو أن تكون الصفة مما يصحّ مجيئها حالاً، أي لا تكون الصفات مؤهلة لأن تحلّ محلّ المفعولاًت المطلقة التي تصفها في حال كونها – أي الصفات– من الأوصاف التي تقع في اللغة أحوالا؛ لأنّ صفة المفعول المطلق إذا كانت مما يقع في اللغة حالاً فإنها بمجرد حذف المفعول المطلق تنتقل لتصبح حالاً(عكاشة2014 ج:ص235–236)، ويقول في موضع آخر من البحث: "فالكلمات (اقتصاديا، ماليّا، تربويّا، جذريّا، قانونيّا، نفسيّا، كليّا، غيابيّا، مليّا، تدريجيّا، تفصيليّا، طويلا، كثيرا، عميقا)، لا تأتي أحوالا في اللغة على الإطلاق، مهما أعملت فكرك، وقلبّت فيها نظرك، حاول – مثلا– وضع كلمة (اقتصاديا) في جملة بحيث تكون حالاً، تجد الأمر محالاً. وانتقل من بعدها إلى الكلمة الثانية(ماليّا) تلفه مستحيلا، وأفرغ الوسع في إنشاء جملة تكون فيها (ماليّا) حالاً، تدرك أن الأمر دونه حدد. طبّق الشيء عينه على الكلمات كلها كلمة كلمة، تخرج بالنتيجة نفسها. ولأن الأمر مع هذه الصفات على هذا النحو، أي لأنّ هذه الصفات لا يمكن أن تجيء أحوالا في اللغة، صحّ حذف المفعول المطلق الذي تصفه، وصحّت إقامتها مقامه: يؤثر التدخين على الأشخاص تأثيرا اقتصاديا– يؤثر التدخين على الأشخاص اقتصاديا إلخ..." ص240. ولعل هذا القول يحتاج وقفة: صحيح أنّ بعض الكلمات التي ذكرها في بحثه ويجوز معها حذف المفعول المطلق وبقاؤه لا تأتي أحوالا نحو: اقتصاديا، ماليا، تربويا، جذريا، قانونيا، نفسيا، كليا، مليا، تدريجيا، تفصيليا وكل صفة جاءت اسما منسوبا. ولكن الكلمات الأخرى قد تأتي أحوالا، فلا وجه لكلمة (طويل) في قولهم: "جاء البيان طويلا" أو "يبدو الطريق طويلا" أو "ولدته أمه طويلا" إلا وجه الحال، وثمة بيت لأبي تمام يقول: يومَ الفراق لقدْ خلقتَ طويلا ** لم تُبقِ لي جلداً ولا معقولا. ديوانه، ص80، وغيرها. وكذلك (جيّدا) في نحو: سكنت البيت جيدًا هواؤه. وأيضاً (صالحا) التي لم يمثّل لها في بحثه قد تأتي حالاً نحو: ورث المكارم صالحا. وجاء للمجد المعلى صالحا، وإما صالحا عند ربه، سكنت البيت صالحة نوافذه أو صالحا بابه. وكذلك (قليلاً وكثيرا) ألا تكون حالاً في مثل: اكتبوه قليلاً أو كثيرا على قياس: "وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ" البقرة282، أو عرفته قليلاً علمه أو كثيرا علمه. و(عميقا) نحو: خرج الكتاب عميقا وشاملا، وجاءني صوتُك عميقاً، وبدا عميقا، وقال الشاعر: رَكبوا عَميقاً قعرُهُ، متلاطماً ** أمواجُهُ ذا غاربٍ مُسْتَتْلِعِ الشريف الرضي، ص197. ومن الأمثلة التي ذكرها (عاليا)، وقد جاءت حالاً، فقد قال الشاعر: من ذا يرد عليك عهدك صالحاً ** ويعيد صوتك عالياً يترامى. ديوان أحمد محرم، ص123. ثم إنّ النحاة والمفسرين أعربوا قليلاً وكثيرا حالاً كما تبيّن في الفصل السابق، وقد فُصّل ذلك في مكانه، فلابد قبل الحكم بأنها لا تأتي أحوالا الرجوع إلى آرائهم ودحضها، ونفي الحالية عنها، وإثبات وجها غير الحال. والأمر الآخر هو أنّ الباحث يقرّ أنّ (سريعا وسريعة) تأتي بلا ريب أحوالا في اللغة، ص247، فكيف في المعيار الذي وضعه يقول: لا تأتي أحوالا على الإطلاق. ومما يثبت أنّ (قليلاً وكثيرا) تأتي أحوالا مجيئها مع أفعال لا تصلح أن تكون صفات لها؛ لأنّ مصادرها مؤنثة نحو: حاول قليلاً، وقابله قليلاً، فلا تجوز حاول محاولة قليلاً، ولا قابله مقابلة قليلاً، وعلى هذا أعربت حالاً في قوله تعالى: " إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مفعولاً وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ (الانفال43–44).

دون الحاجة إلى ذكر الموصوف(المصدر). وقبل الشروع بتفصيل ذلك ينبغي التذكير أنّ قسما من النحاة على رأسهم سيبويه يعربون الصفة التي حلت محل موصوفها المصدر حالاً، وقد أُتي على ذلك سابقا، وقدّر بعضهم في مثل قولهم "سرت طويلا" الوجوه الثلاثة، الحالية والظرفية والمصدرية، (الصبان1997م، 165/2)

وإنّ المعيار الذي يجيز حذف الموصوف (المصدر) وإحلال الصفة محله هو جواز عمل الفعل في الصفة دون واسطة، وليس مباشرة العوامل عموما، كدخول حرف الجر على الصفة أو وقوعه موقع المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو غيرها من الوظائف النحوية، فالصفة (كبير) قد تكون خبرا نحو: "قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ" (البقرة: 217) وقد تكون فاعلا نحو: "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا" (الأنبياء:63)، وقد تكون حالاً كقوله تعالى: "وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ" (البقرة:282)، ومع ذلك حين تكون (كبيرا) صفة لمفعول مطلق لا يجوز حذف المصدر، فلا يجوز حذف المصدر في مثل قوله تعالى: "وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا" (الإسراء:4)، وقوله: " لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا" الفرقان21، وقوله أيضاً" لَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا" (الفرقان:52) وقوله كذلك: "رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا" (الأحزاب:68)؛ لأنه إذا حذف المصدر(علوّا، وعتوّا، جهادا، لعنا) لا تُوجّه (كبيرا) إلى أي وجه إعرابي.

أمّا (صالحا) فقد جاز حذف الموصوف (عَمَل)، وجاز بقاؤه كما في قوله تعالى:" إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ" (الفرقان: 70)، وجاز حذفه في الآية التي تليها: " مَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا" (الفرقان: 71)، على الرغم من أنّ صفة (صالح) ليست مختصة، فهي تصلح للإنسان أو للبيت أو لغير ذلك، كقوله تعالى:" فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ" (الأعراف:189)، وقوله: " وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا"(الكهف: 82)، ويشار إلى أنّ (صالح) جاءت في القرآن صفة لمصدر واحد وهو العمل، فقد وردت في واحد وثلاثين موضعا في القرآن كلها جاءت صفة للعمل. ووردت الصالحات صفة للأعمال المحذوفة دائما في ثمان وستين موضعا في القرآن، وجاءت الصالحات في موضعين صفة للباقيات في قوله تعالى:" وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا" (الكهف: 46)، وفي قوله: "وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا "(مريم:76). والباقيات ليست مصدرا، إلا أنها في غير القرآن جاءت صفة لغير (العمل) نحو قول أبي طالب:

ويَبْني لأبناءِ العَشيرةِ صالحا إذا نحنُ طُفنا في البلادِ ويُمْهِدُ. (أبو طالب1994م، (ص34). جاءت صالحا صفة للبناء

وقول دعبل الخزاعي: وذي حَسَدٍ يَغْتابُني حِينَ لاَ يرى مكاني، ويثني صالحاً حينَ أسمعُ. (دعبل الخزاعي1994م، 205). جاءت صالحا صفة للثناء.

وفي كل الأمثلة السابقة جاز حذف المصدر (العمل)؛ لأنّ (صالحا) توجه إلى المفعولية عند الحذف، (درويش1415هـ، 115/1)، كما وجهت إلى المفعولية والمصدرية في المنصوب بعد الفعل (قال) ومشتقاته، نحو: "قال زيد حقًا، وقال باطلاً" (أبو حيان 1998م، 2130/4). وطراز ذلك في كتاب الله: " لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا" (الكهف:14)، وقوله: "وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا" (الجنّ: 4).وجدير بالذكر أنّ السمين الحلبي ذكر ثلاثة وجوه في إعراب (شططا)، هي الحالية والمصدرية والمفعولية، (السمين الحلبي، د. ت، 453/7). في حين إذا كانت صفة للعلم (علما صالحا) فلا يجوز علم صالحا. أو فكّر تفكيرا صالحا لا يجوز فكّر صالحا؛ لأنّ الصفة (صالحا) لما يحذف المصدر لا توجه أي توجيه، فالمعنى غير مستقيم.

وما جرى على (صالح) يجري على السيئات في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ" (فاطر: 10)، ينظر (الزمخشري1407هـ، 602/3) و(الرازي1420هـ، 227/26). ويجري على حسنة في قوله تعالى:" وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً" (النحل:41)، ينظر (الزمخشري1407هـ، 607/2)، و(السمين الحلبي، د. ت، 220/7).

ومثل ذلك الصفات (حلالا ورغدا، وهنيئا)، ففي قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا " (البقرة: 168)، وقوله: " وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا" (المائدة: 88)، وقوله: " فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا" (الأنفال:69)، وقوله: " فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا" (النحل: 114) تعرب الصفة (حلالا) حالاً أو مفعولاً لكلوا (الزمخشري1407هـ، 213/1) و(السمين الحلبي، د. ت، 222/2)، أي لها وجه إعرابي حين يحذف المصدر. وكذلك رغدا فقد أعربت حالاً على مذهب سيبويه، ينظر (أبو حيان1420هـ، 255/1). وقد حار ابن هشام في إعراب (رغدا)، ففي مغني اللبيب وافق ابن مالك، (ابن هشام1985م، 856)، وفي شرح قطر الندى آب عن ذلك، وفضّل رأي سيبويه، شرح قطر الندى، (ابن هشام 1383هـ، 226). وهذه الحيرة هي التي جعلت

ابن كيسان يجمع بين الوجهين، فينصبه على المصدر في موضع الحال، (أبو حيان1420هـ:255/1). ومثلهما (هنيئا) في قوله تعالى:" وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا" (النساء:4)، فقد ذُكر في نصب (هنيئا) أربعة أقوال، (السمين الحلبي، د. ت، 576/3). أمّا إذا حذف المصدر وظلت الصفة، ولم توجه توجيها آخر غير صفة لمصدر محذوف فإنه لا يجوز حذف المصدر، كما في قوله تعالى: "وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا" (النساء:73) إذ لا يجوز حذف المصدر (فوزا) لفساد المعنى حال حذفه، فلا فائدة في أفوز عظيما أو في: "إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا" (التوبة:39)، فلا فائدة في "يعذبكم أليما".

وكذلك (حثيثا) في قوله تعالى: " يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا" (الأعراف: 54)، يجوز إعرابها حالاً، (السمين الحلبي، د. ت، 342/5). إذ يمكن إعراب (حثيثا) حالاً عند حذف المصدر دون أن يختلّ المعنى، وليس كما في (نصوحا): " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا" (التحريم: 8)، التي إذا حذف موصوفها لا يستقيم المعنى. على الرغم من أنّ (نصوحاً) صفة مختصة بالتوبة، ولكن (نصوحا) لا تدخل عليها العوامل، فلم يجز الاكتفاء بها وحذف الموصوف.

وكذلك (خطأ) في قوله تعالى: ""وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً" (النساء:92)، تحتمل ثلاثة وجوه: المفعول له، والحالية، والمصدرية، (السمين الحلبي، د. ت، 69/4). وأيضاً (خيرا) في قوله تعالى: " وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ" (البقرة:158)، وقوله: " فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ" (البقرة:184) فهي تحتمل أن تكون نعت مصدر محذوف، أو حالاً، أو منصوبة على إسقاط الخافض، (السمين الحلبي، د. ت، 192/2).

رابعا– إذا كانت الصفة شبه جملة (جار ومجرور) دالة على التشبيه، كقوله تعالى: "فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً" (النساء:77)، وقوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ" (البقرة:165)، ونظائر ذلك كثير في القرآن وفي كلام العرب، فكثيرا ما جاءت شبه الجملة المكونة من الكاف والاسم المجرور (ذلك) صفة لمصدر محذوف، نحو قوله تعالى: " وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ" (البقرة: 167)، فحرف الجر (الكاف) والمصدر المؤول (ما تبرؤوا) في محل نصب صفة للمصدر المحذوف (تبرؤا)، ويجوز أن تكون في محل نصب حال، ينظر (السمين الحلبي، د. ت، 220/2). وأيضاً (كذلك) تكون في محل نصب صفة للمصدر المحذوف (رؤية أو إراءة) ويجوز نصبها على الحال، ينظر (السمين الحلبي، د. ت، 220/2–221). ومن الامثلة على ذلك من الشعر قول الشنفرى: وأطوي على الخَمْص الحوايا كَمَا انطوت خيوطةُ ماريٍّ تُغارُ وتفتلُ. (الشنفرى1996م، 63).

وقول الشنفرى أيضاً: وأغدو على القوتِ الزَّهيدِ كما غدا أَزَلُّ تَهَادَاهُ التنَائِفَ أَطْحَلُ. (الشنفرى1996م، 63).

ويدخل في هذا القسم المفعول المطلق الذي يكون على تقدير حذف المصدر و(كاف التشبيه) في نحو: (جلست جلوس الأمير)، فهو على تقدير (جلست جلوسا كجلوس الأمير).

وكل الأمثلة التي رصدت في القرآن وكلام العرب لم يظهر فيها المصدر وكان محذوفا، ولعلّ وجود الفعل العامل والصفة (شبه الجملة) أغنيا عن ذكر المصدر، فوجب حذفه. ولذلك فُصلت الصفة (شبه الجملة) الدالة على التشبيه عن الموضع الثالث، وهو دلالة السياق ومباشرة العوامل، فشبه الجملة أعربت في محل نصب حال، ينظر (الزمخشري1407هـ، 536/1)، و(السمين الحلبي، د. ت، 41/4).وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ السمين الحلبي قد ذكر في إعراب (كما هداكم) في قوله تعالى: "وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ" (البقرة: 198) خمسة وجوه، (السمين الحلبي، د. ت، 332/2)، ولكن في الموضع السابق قد يذكر المصدر، وقد يحذف حسب مباشرة العوامل، امّا في هذا الموضع فحذف المصدر واجب، وبيّنة ذلك عدم ذكر المصدر (المفعول المطلق) في أي مثال.

دلالات تقدّم صفة المصدر المحذوف على عامله وتأخرها عنه

تبيّن في ما سبق أنّ صفة المصدر المحذوف إذا تقدّمت على العامل في ذلك المصدر تعرب حالاً، نحو قوله تعالى: "قليلاً ما تشكرون" ونظائرها، وقد تكون الصفة للمصدر المحذوف متأخرة عن العامل، نحو قوله تعالى: " فلا يؤمنون إلا قليلاً"، وقد تظهر الصفة مع مصدرها كقوله تعالى: "واذكروا الله ذكرا كثيرا". فما هي الفروق الدلالية بين تلك الحالاًت؟ ولبيان تلك الفروق يجب الربط بين التوصيف النحوي للحالاًت الثلاثة، ثمّ ربط ذلك بالسياق الذي جاءت فيه كل حالة.

وردت الصفة للمصدر المحذوف متقدمة على العامل في عدة مواطن في القرآن الكريم، ووردت متأخرة في مواضع كثيرة. ومن المواضع التي يمكن المقارنة بينها ما جاء في سورة البقرة:"وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ (البقرة:88). وما جاء في سورة النساء: "مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً" (النساء: 46). وقوله تعالى من سورة النساء أيضاً: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً (النساء:155).

وتجدر الإشارة قبل الشروع ببيان الفروق بين السياقين، وسر اختلاف الجملة في نهاية كل موضع إلى أنّ المعربين قد اختلفوا في إعراب (قليلاً) في قوله:" فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً" كما اختلفوا في قوله تعالى:" فَقليلاً مَا يُؤْمِنُونَ"، فأجازوا وجهين من الإعراب فيها، هما الاستثناء والمصدرية، (الزجاج1988م، 57/2). واختار الزمخشري النصب على المصدر، (الزمخشري1407هـ، 518/1). وجاء في تفسير البغوي: "إِلَّا نَفَرًا قليلاً مِنْهُمْ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَمَنْ أسلم معه منهم" (البغوي1420هـ، 641/1)، وينظر (أبو حيان1420هـ، 664/3)، واختلفوا في المستثنى منه، فإمّا أن يكون من «لَعَنَهم» أي: لَعَنَهم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يَلْعَنْهم. وإمّا أنه من الضميرِ في «فلا يؤمنون»، والمرادُ بالقليلِ عبد الله بن سلام وأضرابه. (السمين الحلبي، د. ت، 699/3). وردّ مكّي القيسي هذين الوجهين؛ لأنَّ مَنْ كَفَر ملعون لا يستثنى منهم أحدٌ، (مكّي القيسي 1405هـ، 200/1). وأمَّا إذا كان مستثنى من الضمير في «فلا يؤمنون» فالوجه رفع قَلِيل على الْبَدَل من الْمُضمر فِي يُؤمنُونَ؛ لأنَّ الكلامَ غير موجب. وعلى مذهب سيبويه تكون حالاً كما قد سبق، ولم يذكر أحد من المفسرين أو النحاة النصب على الحال إلا ابن عطية، (ابن عطية1422هـ، 63/2). ولم يذكروا وجه الظرفية، وهذا غريب، فهم في إعراب "فقليلاً ما يؤمنون" ونظائرها نصبوها على الحال والظرفية والمصدرية.

في كل المواضع كان إيمان بني إسرائيل قليلاً، وقلة الإيمان (الإيمان غير النافع) وعدمه سيّان، فإن كفروا بشيء مما جاء في القرآن والسنة فهم لم يؤمنوا، ولذلك يقول الفارسي:" القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حقّ، والنار حقّ. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء". (الفارسي1993م، 225/1)، و(الألوسي1415هـ، 185/3). يزاد على ذلك أنّ إيمانهم الذي أظهروه كان باللسان دون القلب، أي كانوا منافقين، (ابن هشام، 1983م، 11).

وأجاز الفراء القلة على حقيقتها، وذلك أنه يقال: من خلقكم؟ ومن رزقكم؟ فيقولون: اللّه تبارك وتعالى، ويكفرون بما سواه: بالنبي صلى اللّه عليه وسلّم وبآيات اللّه، وأجاز أن تكون القلّة بمعنى العدم، أي لم يؤمنوا قليلاً ولا كثيرا. ومثله مما تقوله العرب بالقلة على أن ينفوا الفعل كله قولهم: قل ما رأيتُ مثل هذا قط. وحكي الكسائي عن العرب: مررتُ بِبلادٍ قل ما تُنبت إلا البصل والكرّاث. أي ما تنبت إلا هذين(الفراء، 59/1–60) و(الزمخشري1407هـ، 518/1). إذن يجوز حمل القلة على الحقيقة، فهم يؤمنون ويشكرون ويتذكرون، لكنّهم معرضون عن ذلك في أكثر أحوالهم، ويجوز استعارة القلة لمعنى النفي والعدم على وجه التلميح، (ابن عاشور1984م، 17/8، 35)، ويرى ابن عاشور أنّ العلة في ترك النفي واستعمال القلة الاحتراز والاقتصاد، "فكأن المتكلم يخشى أن يتلقى عموم نفيه بالإنكار فيتنازل عنه إلى إثبات قليل، وهو يريد النفي"(ابن عاشور1984م 5/ 77)، ورأى كثيرٌ أنّ القلة هي العدم، ونفي أصل الشيء:ينظر(ابن جنّي د.ت، 126/2) و(ابن الأثير1979م، 104/4). وذهب الكفوي إلى أنّ المبالغة في القلة كناية عن العدم، (الكفوي، 732). وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، بل ثمة فرق بين الأسلوبين، وقد كشف أبو حيان عن بعض من ذلك، وحام حول وجود الفرق بينهما، فقال: " فإذا قلت: لا أقوم إلا قليلاً، لم يوضع هذا لانتفاء القيام ألبتة، بل هذا يدل على انتفاء القيام منك إلا قليلاً فيوجد منك. وإذا قلت: قلما يقوم أحد إلا زيد، وأقل رجل يقول ذلك احتمل هذا، أن يراد به التقليل المقابل للتكثير، واحتمل أن يراد به النفي المحض. وكأنك قلت: ما يقوم أحد إلا زيد، وما رجل يقول ذلك. إما أن تنفي ثم توجب ويصير الإيجاب بعد النفي يدل على النفي، فلا إذ تكون إلا وما بعدها على هذا التقدير، جيء بها لغوا لا فائدة فيه، إذ الانتفاء قد فهم من قولك: لا أقوم. فأي فائدة في استثناء مثبت يراد به الانتفاء المفهوم من الجملة السابقة؟ وأيضاً، فإنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد إلا موافقا لما قبلها في المعنى. وباب الاستثناء لا يكون فيه ما بعد إلا موافقا لما قبلها، وظاهر قوله: فلا يؤمنون إلا قليلاً، إذا جعلناه عائدا إلى الإيمان، أن الإيمان يتجزأ بالقلة والكثرة، فيزيد وينقص، والجواب: أن زيادته ونقصه هو بحسب قلة المتعلقات وكثرتها" (أبو حيان1420هـ، 664/3–665). ولا شكّ أن كل استخدام يختلف عن الآخر، كما تختلف المفردات عن بعضها، فحتى استخدام (قلّما وقل) لا يمكن أن يراد بها النفي المحض، وإن كانت تدل على النفي المحض، فهي دخلت على يبرح في قول الشاعر:

قلما يبرح المطيع هواه وجلا ذا كآبةٍ وغرام. هذا البيت لا يعرف قائله، ينظر (أميل يعقوب1996م، 385/7).

و(برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، ومما يدل على ذلك أيضاً أنها إذا سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما، كقولك "قلّ رجل يهملُ فينجحَ، ومما يدل على ذلك أيضاً صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من المنفي نحو "قلما يفعل هذا إلا كريم" – كما تقول "لا يفعله إلا كريم". (الغلاييني، 1993م، 58/1). ورغم ذلك كله لا يمكن أن تكون هذه الاستخدامات والصيغ الدالة على النفي متساوية في درجة النفي، إذ تختلف حروف النفي نحو (ما ولا) في دلالة كل واحدة، فكيف تتساوى قلما مع حروف النفي، ولعلّ السياق القرآني يعين على فهم ذلك التفاوت. ويقول الألوسي في ذلك: "وليت شعري أي معنى لقولنا يُؤْمِنُونَ إيمانا معدوما" (الألوسي1415هـ، 319/1)، ويقول في موضع آخر: "إن ذلك على طريق الكناية فإن قلة الشيء تستتبع عدمه في أكثر الأوقات لا على أن لفظ القلة مستعمل بمعنى العدم فإنه هنا قول بارد جدا ولو أوقد عليه الواقدي ألف سنة"(الألوسي1415هـ، 319/1). ولكنّه يوافق على أنّ قلّ وقلّما بمعنى واحد.

والواضح في آيتي النساء أنّ أفعال اليهود الدالة على قلة إيمانهم وضعفه أكثر من آية البقرة؛ فقد ذُكر في الآية الأولى من سورة النساء أنّهم يشترون الضلالة، ويريدون للمؤمنين الضلال، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويجاهرون بالمعصية، وينافقون، ويسبّون النبي ويدعون عليه ويشتمونه ويستهزئون به ويستخفون به، ويطعنون في الدين. وَوَرد في الآية الثانية أنّهم نقضوا الميثاق، وكفروا بآيات الله، وقتلوا الأنبياء بغير حق، وقالوا قلوبنا غلف. أمّا في سورة البقرة فقد ذكر قتلهم فريقا من الأنبياء وتكذيبهم فريقا آخر، وقولهم قلوبنا غلف. وهذا مناسب للصيغة التي جاءت في كلّ موضع.

فالأسلوب في قوله: "فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً" أسلوب قصر، والقصر يراد منه أمران هما: الاختصاص، وإبطال ظنّ المخاطب، (الجرجاني1992م، 337)، وأفاد القصر هنا إبطال ظنّ المخاطب غير ما ذكر له، ولم يكن الغرض الاختصاص، أي إثبات قلة الإيمان لبني إسرائيل، ونفي تلك القلة عن غيرهم، لأنّ هذا لا يشترط في كل أحوال القصر، "ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكبا، وما زيد إلا عالم، لم ترد نفي الركوب والعلم عمن عداه، وإنما أردت هذه الصفات له" (ابن الحاجب1989م، 773/2). إذ لا يستقيم أن تكون قلة الإيمان عند بني إسرائيل دون غيرهم، ولكنّ المراد هو إبطال ظنّ المخاطب في بني إسرائيل غير القلة، ويوضح ذلك قول ابن الحاجب: "أنهم قصدوا إثبات ذلك ونفي ما يتوهم المتوهم مما يضاد ذلك. وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): "لا صلاة إلا بطهور". فإن المعنى إثبات الطهارة للصلاة المشروعة لا إثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وجدت، إذ قد توجد الطهارة ولا تكون الصلاة مشروعة لفوات شرط آخر" أمالي ابن (ابن الحاجب1989م، 773/2). ومع هذا يمكن تأويل المعنى على ضعف إيمان بني إسرائيل ضعفا لم يوجد عند غيرهم، فلم يفعل قوم من الفظائع والتنكيل بأنبياء الله مثل ما فعل بنو إسرائيل، وانكشف هذا الضعف في سورة النساء من كثرة الفظائع الدالة على هذا الضعف، فهم يشترون الضلالة، ويريدون للمؤمنين الضلال وإلخ مما سبق ذكره، ولم يذكر إلا جزء من ذلك في البقرة.

ولو وُقف على المواضع التي اقتصرت فيها القلة لتبيّن أنّ الشيء المراد تقليله قليل جدا لا يكاد يذكر، أي المبالغة في التقليل نحو قوله تعالى: "وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قليلاً" (النساء:142)، وقوله: "يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قليلاً" (الإسراء: 52)، "وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قليلاً" (الإسراء: 76). "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قليلاً" (الإسراء: 85)، فعلم الإنسان لا شيء مع علم الله عز وجلّ. وقوله أيضاً: "قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قليلاً لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (المؤمنون:114). "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قليلاً وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ" (القصص:58). "قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قليلاً" (الاحزاب: 16). "قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قليلاً" (الأحزاب: 18). "يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قليلاً" (الأحزاب: 20). "وما تلبثوا بها إلا يسيرا" (الأحزاب14). "لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قليلاً" (الأحزاب:60). "سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قليلاً"(الفتح:15).

أمّا قوله تعالى: "فَقليلاً مَا يُؤْمِنُونَ" فليس نصا صريحا في القصر، وإن كان التقديم قد يفيد القصر، كما في تقديم المفعول به على فعله في قوله: " بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ" (الزمر: 66)، وقد يكون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيدا ضربت وعمرا وبكرا، (الأستراباذي، 1996م، 404/3)، وينظر (ابن الأثير1420هـ، 35/2)، وفاضل (السامرائي2000م، 103/3)، وقد يراد منه أيضاً إبطال ظنّ المخاطب وإذا قلت: ما زيدا ضربت فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون معناه إياه. فلك أن تقول في الوجه الأول: (ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس)، وليس لك في

الوجه الثاني، فلو قلت، ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس كان فاسدا. (السامرائي2000م، 89/2). وجاء في باب تقديم الحال: "فإن كان السامع يظن أن محمدًا حضر راكبا لا ماشيا، قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فتقول (ماشيا قدم محمد) أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبا مثلا" (السامرائي2000م، 294/2).

ولكنّ التقديم يكون للتخصيص ولغيره كالمدح والتعجب والعناية بالمتقدم وللتعظيم والإرشاد، (السامرائي2000م، 90/2)، أي أنّ التقديم ليس كأسلوب القصر بحرف نفي وأداة الاستثناء التي لا تدل إلا على اختصاص شيء بشيء، أو تعيين شيء معين كان يتوهم غيره، وقوله تعالى: " فقليلاً ما يؤمنون" دلت على الحال وضعف أن تدل على غيره. وتقديم الحال، أو حتى إن كان غير حال، كما وجه، لا يفيد القصر وحده بل قد يأتي لأغراض أخرى، فوضح الفرق بين الاستخدامين، وأنّ كل سياق جاء معه الاستخدام الأنسب.

ومما يقوي أنّ بني إسرائيل انفردوا بضعف إيمانهم وشذوذهم عن باقي الأمم بأفعال لم يرتكبها غيرهم أنّ وصف الإيمان بالقلة قلّما ورد في القرآن، فلم يأت إلا مع بني إسرائيل، وفي موضع آخر في مشركي قريش، فقال تعالى: " وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قليلاً مَا تُؤْمِنُونَ" (الحاقة:41)، وتقديم كلمة (قليلاً) منصوبة تكرر في مواضع عديدة في القرآن، ولكن ليس مع الفعل يؤمن أو أحد مشتقاته، فقد جاء مرتين في البقرة والحاقة. ويُستصفى مما سبق أنّ القلة إذا جاءت بأسلوب القصر تكون أبلغ وأوضح وأظهر من القلة التي تأتي بأسلوب تقديم الحال على صاحبها نحو ما جاء في سورة البقرة، والسياق شاهد على ذلك، ففي سورة البقرة ذُكرت أفعال دلت على قلة إيمانهم، ولكنّها أقلّ مما جاء في النساء، وليس معنى هذا أنّ إيمانهم يختلف في الحالتين، بل المقصود المناسبة بين السياق والصيغة المستخدمة. ومما يكشف مزيدا من الفرق بين السياقين أنّ آية النساء "نزلت في رفاعة بن زيد ومالك بن دخشم، كانا إذا تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم لويا لسانهما وعاباه" (البغوي1420هـ، 640/1)، وكان اليهود كما جاء عن ابن عبّاس يأتون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسألونه عن الأمر فيخبرهم فيرى أنهم يأخذون بقوله فإذا انصرفوا من عنده حرفوا كلامه. (البغوي1420هـ، 641/1)، وهذا موقف أشدّ مما في البقرة، فقد جاءت الآيات عامّة في الحديث عن مخالفة أوامر الله، وتكذيب الأنبياء وقتلهم.

ومثله قوله تعالى:"اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ" (الأعراف3)، وقوله: "وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قليلاً مَا تَشْكُرُونَ" (الأعراف10)، وقوله: "وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قليلاً مَا تَشْكُرُونَ" (المؤمنون:78)، وقوله: "أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ" (النمل62)، وقوله: "ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قليلاً مَا تَشْكُرُونَ" (السجدة9)، وقوله: "وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قليلاً مَا تَتَذَكَّرُونَ" (غافر: 58)، وقوله: "قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قليلاً مَا تَشْكُرُونَ" (الملك:23)، وقوله: "وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قليلاً مَا تُؤْمِنُونَ (41) وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ (42) الحاقة.

ولو أُجريت مقارنة بين موضعين من المواضع التي جاءت بأسلوب القصر التي جاءت بأسلوب التقديم، إضافة إلى المقارنة التي أجريت بين موضعي البقرة والنساء لتبيّن الفرق بين السياقين، ولاتضحت المناسبة بين الصيغة والسياق، ولأغنى ذلك عن بقية المواضع الكثيرة التي لا يتسع المقام لتفصيلها جميعها. إنّ الله وصف المنافقين في سورة النساء، فقال: "وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قليلاً"، في حين قدّمت الحال (قليلاً) على عاملها "قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ" وقليلاً مَا تَتَذَكَّرُونَ" في أكثر من موضع. يظهر الفرق بين السياق في النساء والمواضع الأخرى في عدة وجوه: أولا– الخطاب في النساء مقصود منه المنافقون، أما في الأعراف والنمل وغافر والحاقة فالخطاب عامّ موجه إلى الناس كافة، فقال الرازي:"فإن قيل: لماذا قال: أنزل إليكم وإنما أنزل على الرسول. قلنا: إنه منزل على الكل بمعنى أنه خطاب للكل" (الرازي1420هـ، 197/14)، وليس معنى هذا أنّ المؤمنين داخلون في حكم قلّة التذكّر، إنّما أريد بقليلي التذكر غير المؤمنين، فيكون الاختلاف بين الموضعين أنّ الخطاب في أوله عامّ للجميع، ثمّ يُلتفت إلى غير المؤمنين، وينعتون بقلة التذكّر، أمّا السياق في سورة النساء فكان موجها حصرا للمنافقين دون غيرهم، فكان مناسبا أن يؤتى بالقصر مع الفئة المحددة (المنافقين) لبيان قلة ذكرهم لله. ثانيا– الآيات في سورة النساء في وصف حال المنافقين وقلّة ذكرهم لله دائما، أمّا المواضع الأخرى فكانت في سياق الدعوة وإلزام الحجة للمشركين، إذ لا يراد وصف حالهم، بل يراد المقارنة بين تذكّرهم وتأملهم لملكوت الله وعظمته والعلامات والأمارات الدالة على ذلك، فتذكرهم قليل إذا ما قورن بالعلامات الدالة على عظمة الله.

وثمة شيء آخر، وهو أنّ الإيمان لا يكون كغيره مما يكثر ويقلّ، فلو آمن الإنسان بكل شيء، وأنكر شيئا مما جاء في القرآن أو مما صح من السنة فإنّ الإيمان سيظل غير نافع أو غير كافٍ، (ابن عطية1422هـ، 177/1)، وهذا يدلّ على أنّ الإيمان يتحقق

بالإيمان بالله وملائكته واليوم الآخر وكتبه ورسله والقدر، وعدم إنكار شيء مما فرض الله أو رسوله، فمن زاد على ذلك في النوافل والصدقات ومعاملة الخلق بالحسنى وغيره من وجوه الخير زاد في الإيمان على غيره. أمّا من أنكر شيئا فيظل إيمانه غير كافٍ وغير نافع حتى يهتدي، وإن حقق كثيرا من أمور الدين الأخرى.

أمّا إذا حذف المصدر وحلت الصفة محله دون تقديم ولا قصر فإنّ القلة لا تكون بالقدر الذي كان في الآيات السابقة، كما في قوله تعالى: "قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قليلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" (البقرة:126). فالمقصود بالقليل متاع الدنيا حتى وقت الموت، وهذا المعنى تكرر في قوله تعالى:" نُمَتِّعُهُمْ قليلاً ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابٍ غَلِيظٍ" (لقمان:24)، وفي قوله: " وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قليلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ (الزمر: 8). "وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قليلاً" (المزمل:11)، وفي قوله: "كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قليلاً إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ" (المرسلات:46). ولا يحتاج الأمر إلى تجلية، فقلة التمتع في الدنيا في هذه المواضع ليست بقدر قلة إيمان بني إسرائيل وضعفه، فالكافر يعيش في الدنيا عمرا قد يطول يتمتع فيه بملذات الدنيا ونعيمها، أمّا بنو إسرائيل فلا يكاد وعاء إيمانهم يحوي شيئا. والقلة في قوله تعالى: "فَلْيَضْحَكُوا قليلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (التوبة:82) يقصد منها مدة الدنيا أو أوقات منها، فالمنافقون فرحوا لاعتقادهم ترويج حيلتهم على النبي إذ أذن لهم بتخلفهم(ابن عاشور 1984م، 282/10). وكذلك الأمر في قوله: "إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قليلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ (الدخان15) فكشف العذاب كان مدة من الزمن، (ابن عاشور1984م:292/25).

إنّ القلة درجات، وبيّن النصّ المقدّس ذلك باختيار صيغة مختلفة لكل درجة من القلة، فحين يراد المبالغة في قلة الشيء، واقترابها من حد العدم يؤتي بأداة النفي والفعل يتبعهما إلا نحو: " فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً"، وحين يرتفع القدر قليلاً، ويكثر شيئا قليلاً عن الدرجة السابقة تقدّم الكلمة الدالة على القلة مصحوبة بما الزائدة للمبالغة نحو: " فَقليلاً مَا يُؤْمِنُونَ"، وإذا زاد الشيء عن القدر السابق يؤخّر نعت المصدر بعد الفعل نحو: " فَأُمَتِّعُهُ قليلاً". وهذا يعني أنّ الصيغ تتفاوت في قوتها، فإن كانت الصيغة بثوب أسلوب القصر كانت أبلغ وأشدّ ولا تأتي إلا في سياق الشدة والمبالغة في أتمّ درجاتها نحو قوله تعالى: " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة:275)، وقوله: " وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ" (الرعد:14). وإن كانت الصيغة بتقدّم صفة المصدر المحذوف على العامل كانت في سياق أقل درجة من سابقه، وإن تأخرت الصفة عن العامل، ولم يكن الأسلوب أسلوب قصر كانت في سياق أقل درجة من سابقَيه.

وللتفصيل أكثر وبيان الفرق يحسن اختيار موضعين متقاربين؛ فقد قال الله: " يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ"(الأعراف: 27)، وقال أيضاً: " كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ" (الأنفال:5)، وقد قيل في تأويل الكاف والمصدر بعدها في الآية الثانية(كما اخرك) أقوال كثيرة أوصلها السمين الحلبي إلى عشرين قولا، (السمين الحلبي، د. ت، 559/5–563). ولكن ليس هذا مكان العرض لذلك. والمهم من هاتين الآيتين هو المقارنة بين الصفة التي دلت على التشبيه ونابت عن المصدر المحذوف (الكاف والمصدر المؤول بعدها)، ففي الآية الأولى لم يختلف المفسرون والنحاة في تأويلها، فأعربوا شبه الجملة نعت لمصدر محذوف، أي: لا يَفْتنكم فتنةً مثلَ فتنة إخراج أبَوَيْكم. ويجوز أن يكون التقدير: لا يُخْرِجَنَّكم بفتنته إخراجاً مثل إخراجه أبويكم.(السمين الحلبي، د. ت، 291/5) و(أبو السعود، 222/3) و(ابن عاشور1984، 77/8)، و(درويش1415هـ، 332/3). أما الآية الثانية فقد اختُلف فيها اختلافا واسعا، ومما قيل فيها أنها نعت لمصدر محذوف للفعل بعدها (يجادلونك) على تقدير " يجادلونك في الحق مجادلة ككراهتهم إخراج ربك إياك من بيتك" (ابن عطية1422هـ، 502/2) و(السمين الحلبي، د. ت، 559/5).

ولعلّ الفارق بين السياقين يكشف سر مجيء كل صيغة في مكانها؛ ففي الأعراف الكلام عام للإنسان، أما في الأنفال فالخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، لذلك فالقصر جاء مناسبا للقصر الخطاب على النبي، وفي الأعراف لم يكن مناسبا القصر. والفارق الآخر أنّ آية الأعراف جاءت في التحذير من فتنة الشيطان وخاصة في فتنة اللباس، وجاءت آية الأنفال في بيان أمر الله في الغنائم، فهو تشريع وأمر خاص بالمؤمنين دون غيرهم، فكان هذا الخطاب والموقف أشدّ من السابق، فهو تشريع خاص، وأما في الأعراف فكان الخطاب تحذير عام من فتنة الشيطان.

أمّا بقاء المصدر (الموصوف) وصفته فقد جاء في موضع واحد فقط في قوله تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا"(الأحزاب:41). وثمّة مواضع أخر جاءت للحثّ على الذكر الكثير، لكنّها كانت محذوفة المصدر كقوله تعالى: "قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ"(آل عمران:41). وقوله:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (الأنفال:45). وقوله: "كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (33) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (طه:34).

وقوله: "الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (الحج: 40). وقوله: " إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (الشعراء:227). وقوله: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (الأحزاب: 21). وأيضاً في الأحزاب:" وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (الأحزاب: 35). وقوله: " إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (الجمعة:10).

يتبيّن من قوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا (41) أنّ أسلوب الخطاب اجتمعت فيه عدة خصائص لم تكن في المواضع الأخرى؛ فالخطاب أمر من الله لجميع المؤمنين دون تقييد بزمان أو مكان، في كلّ أحوالهم في السلم والحرب، وهو حث على الذكر والتسبيح، ولا شكّ أنّ وصف المصدر مؤذن بتخصيصه، (ابن القيم الجوزية، 79/2)، وهذا يعني تقليله، ولكنّ الصفة في الآية جاءت دالة على الكثرة (كثيرا) فانتفى احتمال القلة. أمّا في آية الأنفال فكان الخطاب موجّها إلى المؤمنين المجاهدين فقط، وأُردف بعدة أوامر أخرى في الآية التالية لهذه الآية فقال: "وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (الأنفال: 46). وفي آية آل عمران أمر الله نبيه زكريا بالذكر، وفي سورة طه لم يكن الأسلوب مبدوءا بالأمر، وكان المقصود منه موسى وهارون عليهما السلام. وفي آية الحج كذلك حُصر على المصلين في المساجد، وفي سورة الجمعة اقتصر الأمر على الذكر بعد انقضاء صلاة الجمعة. وكذلك لم يكن الخطاب في سورة الشعراء بصيغة الأمر، وأضيف إلى الإيمان العملُ الصالح، والانتصار بعد الظلم. وكذلك الأمر في آية الأحزاب:" وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ" جاءت هذه الصفة ضمن مجموعة صفات قبلها، وفي آية الأحزاب الأخرى كان في التأسي بالنبي في الحرب؛ لأنه كان موضوع الآيات السابقة، وفي كل شيء أيضاً. وهذا يعني أنّ المصدر (ذكرا) لم يصرح به إلا لما كان السياق في التنصيص على المصدر (الذكر) والتسبيح فقط، والتسبيح من الذكر، (السامرائي2000م، 160/2–161)، وقد اهتمّ النحاة والبلاغيون بدلالة المفعول المطلق، وأقرّوا عدة دلالات ترددت في كتبهم، فرأوا أنّ "المصدر يؤتى به فعله أو عامله ليزيده قوة ويقره ويبعده عن الشك واحتمال المجاز، (السيوطي، 1998م، 96/3)، (الكفوي، 270) و(حسن1398هـ، 207/2) (حبنّكة1996م، 110/2). قد يُسلَّم بالقوة التي أنتجها مجيء المصدر وفعله، أمّا الإقرار والبعد عن الشكّ واحتمال المجاز فلا يُسلّم به، فمن الأمثلة التي ساقها عباس حسن قولهم: (بلع الحوت الرجل بلعا، وطارت السمكة في الجوّ طيرانا)، وحسب فهمه يكون المفعول المطلق (بلعا وطيرانا) هو الذي منع توهّم المجاز، وطرد الشكّ من ذهن السامع، وفَهم المعنى على الحقيقة، ولكنّ مثالا آخر قد يخرق هذه القاعدة نحو قول أحدهم: ذبحته ذبحا، وهو لا يقصد الذبح الحقيقي بهيئته المعروفة، بل يريد المبالغة في ضربه أو تعنيفه، فها هو المفعول المطلق قد تبع عامله، ومع ذلك أريد المجاز. وفي المثال الثاني طارت السمكة المجاز واضح من الفعل طارت، ولن ينفع ذكر مصدره (الطيران) في إبعاد المجاز، فالسمكة لا تطير؛ وتأسيسا على ما سبق تكون التقوية والتأكيد والمبالغة في الفعل هي الأغراض التي ينتجها مجي المصدر المنصوب مع فعله. وحين يكون الذكر ليس محور الكلام، وليس السياق مخصوصا به كما في الآيات الأخرى فإنّه يحذف ويؤتى بالصفة؛ لتحقيق دلالة الاتساع المناسبة للتنوع وعدم الاقتصار على شيء محدد، (بابعير، 2010م، 295). الأمر الآخر جاء السياق في الأحزاب غير مقيد بشخص أو بمجموعة أو بزمان معين أو مكان معين، فناسب سياق العموم التطويل بذكر المصدر وصفته، وناسب سياق التخصيص حذف المصدر وإحلال الصفة مكانه.

المبالغة هي الغرض الذي عدل لأجله من الأصل إلى الاستعمال الرجوع إلى ظاهرة النيابة والاستخفاف والاختصار، والأصل أن تكون المبالغة باجتماع المصدر وصفته؛ لأنّ في ذكر المصدر تنصيص عليه، وفي حذفه حصول الاحتمال، مع الإيذان بالتخصيص.

الخاتمة

يمكن إجمال ما توصل إليه البحث بالآتي:

- يمتنع تقدّم المفعول المطلق المباشر على عاملة، والمفعول المطلق المباشر هو المصدر الصريح المأخوذ من فعله المذكور، لعدم ورود أمثلة على ذلك، وقد يكون السبب في امتناع التقدّم التلازم وعدم الاستغناء، فأشبهت العلاقة بين المصدر وفعله العلاقة بين الفعل وفاعله. والسبب الآخر أنّ المفعول المطلق حاصل من الفاعل إذا قام بالفعل لا محالة وإن لم يذكر، كما أنّ الفعل لا يقع إلا من فاعل، فكانت رتبتهما (المصدر والفاعل) متأخرة عن الفعل.

- يجوز تقدّم المفعول المطلق غير المباشر على عامله، والمفعول المطلق غير المباشر هو كل ما أعرب مفعولاً مطلقاً ولم يكن مصدرا صريحا مأخوذا من فعله، وذكرت كلمة (صريحا) للاحتراز من اسم المصدر، ويأتي التقدم واجبا إذا كان اسما له الصدارة، والأولى اقتصار إعراب الأسماء التي لها الصدارة مفعولاً مطلقاً على أي المضافة إلى مصدر من جنس الفعل العامل فيها كقوله تعالى: "وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ"، وكم الخبرية والاستفهامية إذا كان مميزها مصدرا لعاملها نحو " كم ضربة ضربت". أمّا الأسماء الأخرى فتوجَّه على الحالية أو المفعولية. ويأتي التقدّم جائزا في حالة واحدة، وهي تقدّم الصفة لمصدر محذوف، ومن ذلك شبه الجملة الدالة على التشبيه المكوّنة من الكاف والاسم المجرور، نحو: "كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ" (الأعراف:29).
- اختلف المعربون في الصفة المحذوف مصدرها سواء تقدّمت أو تأخرت عن العامل، وحين تتقدّم على عاملها يكون الخلاف أوسع، وقد أعربها جمهور النحاة صفة لمصدر محذوف، وخالفهم سيبويه فعدّها حالاً من الضمير المستكنّ في المصدر. كما اختلفوا اختلافا مماثلا في (ما) التي تأتي بعد قليلاً حال التقدّم على العامل، ولعلّ أظهر الآراء أن تكون زائدة للمبالغة.
- إعراب الصفة المحذوف مصدرها حالاً أولى وأحسن لعدة أسباب: أولها– في النحو تراعى الصناعة النحوية كما يراعى المعنى، فالوجه الإعرابي يتغير تبعا لمعايير قد لا يقتضيها المعنى، فاسم كان وأخواتها وإنّ وأخواتها والمبتدأ في المعنى هي فواعل، ولكن تأثرت بأدوات وانتقلت من مكان إلى آخر، فاستحقت إعرابا جديدا، ومثل ذلك ما لم يسمّ فاعله، وقياساًعلى ذلك حين حذف المصدر وتقدمت الصفة على العامل، وتقرر أن المفعول المطلق لا يتقدّم على عامله كان الإعراب على الحال أولى. ثانيها– جاء في باب الحال أنّ الصفة إذا تقدمت على صاحب الحال النكرة صار إعراب الصفة حالاً، وهذا المثال أشبه ما حدث في " قليلاً ما يؤمنون" ونحوها. ثالثها– لم يجز أن تنوب الصفة عن المصدر في الوقوع موقع الرفع، وقياساًعليه، وجريا على سنن واحد لم يجز أن تنوب عنه إذا كان منصوبا نحو: " واذكر ربّك كثيرا"، ولعلّ الجري على باب واحد خير من الاختلاف والتعدّد.
- غفل النحاة عن كشف الشروط لنيابة الصفة عن موصوفها، وراحوا ينقلون أمثلة مكررة أكثرها ليس من النيابة في شيء. نحو (كل وبعض) المضافتين إلى مصدر عاملهما، ونحو جلست القرفصاء واشتمل الصماء، ونحو سرت أحسن السير.
- يجوز في الصفة المؤكّدة للمفعول المطلق العددي حذف المصدر وبقاؤه، نحو ضربته عشرين.
- يجوز حذف المصدر الموصوف إذا كان له وجه من الإعراب بعد الحذف، فإن جاء مفعولاً به في مثل: (عمل صالحا)، أو جاء حالاً في مثل " يطلبه حثيثا"، أو جازت فيه الظرفية نحو: "سرت طويلا" جاز حذف المصدر وجاز البقاء، فإن لم يكن على أي وجه عند الحذف لم يجز الحذف نحو (أفوز فوزا عظيما) و(أعذّبه أليما).
- إنّ القلة درجات، وبيّن النصّ المقدّس ذلك باختيار صيغة مختلفة لكل درجة من القلة، فحين يراد المبالغة في قلة الشيء، واقترابها من حد العدم يؤتي بأداة النفي والفعل يتبعهما (إلا) نحو: " فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قليلاً"، وحين يرتفع القدر قليلاً، ويكثر شيئا قليلاً عن الدرجة السابقة تقدّم الكلمة الدالة على القلة مصحوبة بما الزائدة للمبالغة نحو: " فَقليلاً مَا يُؤْمِنُونَ"، وإذا زاد الشيء عن القدر السابق يؤخّر نعت المصدر بعد الفعل نحو: " فَأُمَتِّعُهُ قليلاً".
- يستخدم في سياق الكثرة صيغتان حسبُ لصفة المصدر، هما وجود الصفة وحذفها، ووجود المصدر جنب صفته يدلّ على التنصيص على المصدر، فالسياق فيه دون غيره، ولا يكون ذلك إذا حذف. ولا تأتي الكثرة في سياق القصر لعدم جواز ذلك، فلا يجوز الشروع بالنفي، ثم إثبات كثرته، فهذا غير ممكن.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، م، 1399هـ – 1979م، النهاية في غريب الحديث والأثر، طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت.

ابن الأثير الكاتب، ن، 1420هـ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت.

الأحمر، م، 2001م، التقديم والتأخير في النحو والبلاغة، ، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، .

الأزهري، خ، 1421هـ- 2000م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان.
الأزهري الهروي، م، 2001م، تهذيب اللغة، محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
الأستراباذي، ر. (1996م) شرح الرضي على الكافية، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
إشريدة، ع، 2003، دور الرتبة في الظاهرة النحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن.
الأشموني، ع، 1419هـ- 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
الألوسي، ش، 1415هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.
الأنباري، ع، 11424هـ/2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية.
بابعير، ع، 2010م، ظاهرة النيابة في العربية (الكتاب أطروحة كتاب في الأصل)، ط1، دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا، اليمن.
البغوي، ح، 1420هـ، معالم التنزيل في تفسير القرآن، عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي –بيروت.
الثعالبي، ع، 1418هـ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
الجرجاني، ع، 1413هـ – 1992م، دلائل الإعجاز، محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة.
ابن جني، ع، د.ت، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن جني، ع، اللمع في العربية، فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
ابن الجوزي، ج، 1422 هـ، زاد المسير في علم التفسير، عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي – بيروت.
ابن الحاجب 1409 هـ – 1989 م، أمالي ابن الحاجب، فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت.
الحبشي، 2004م، نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، جامعة حضرموت، اليمن.
حبنكة الميداني ع، 1416 هـ – 1996 م، البلاغة العربية، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
حسّان، ت، 2000م، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط1، الهيئة العامة للكتاب.
حسن ع، د.ت، النحو الوافي، ط15، دار المعارف، القاهرة.
أبو حيان، م، 1420هـ/1999م، البحر المحيط في التفسير، صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت.
أبو حيان، م، 1418 هـ – 1998 م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
أبو حيان، م، د.ت، التذييل والتكميل، حسن هنداوي، ط1، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
الخوالدة، ص2009م التقديم والتأخير في المفعول المطلق في عربية صدر الإسلام. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
دعبل الخزاعي، 1994م، ديوان دعبل الخزاعي، شرح حسن أحمد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
ذي الرمّة، أ، 1402هـ/1982م، ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط1، مؤسسة الإيمان، جدة.
درويش، م، 1415هـ، إعراب القرآن وبيانه، ط4، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت.
الرازي، ف، 1420هـ، مفاتح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
رضا، م، 1990م، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الدعاس، أ، 1425هـ، إعراب القرآن، ط1، دار المنير ودار الفارابي – دمشق.
الزجاج، 1408 هـ – 1988 م معاني القرآن وإعرابه، ط1، عالم الكتب – بيروت.
الزمخشري، م، 1407هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي – بيروت.
الساقي، ف، 1977م، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر.
السامرائي، ف، 1420 هـ / 2000 م، معاني النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.
ابن السراج م، د.ت، الأصول في النحو، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
أبو السعود، م، د.ت، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
السمين الحلبي، أ، د.ت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخرّاط، دار القلم دمشق،
السيرافي، ح، 2008م، شرح الكتاب، تح أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
السهيلي، ع، 1412 – 1992 م نتائج الفكر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.
سيبويه، ع، 1988م، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
السيوطي، ع، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الشاطبي، أ، 1428 هـ – 2007 م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة.
الشماخ بن ضرار1968م، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، مطابع دالر المعارف، مصر.
الشمايلة، أ، 2011م. أيمن مبارك، النيابة في النحو العربي، ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
الشنفرى، ع، 1996م، تحقيق أميل يعقوب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
الشوكاني، م، 1414هـ، فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت.
صافي، م، 1418هـ، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ط4، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت
الصبان م، 1417 هـ –1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.
أبو طالب، ع، 1414هـ/1994م، ديوان أبي طالب، تحقيق محمد التونجي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
الطبري، م، 1420 هـ – 2000 م، جامع البيان في تأويل القرآن، أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة.
ابن عاشور، ط، 1984م، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس.
ابن عبدالباري الأهدل 1990م/1410هـ، الكواكب الدرية، تح عبدالله الشعبي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
عبدالرحمن، ف، 2013، المفعول المطلق في صحيح الإمام البخاري، دراسة نحوية وصفية دلالية للباثة فاطمة يحيى، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان.
العرجا، جهاد، والعايدي، حسين:2010م المنصوب على نزع الخافض في العربية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج18، ع1 غزة، فلسطين ص479–523.
ابن عصفور، ع، 1986م، المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
عضيمة، م، د. ت، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
ابن عطية، ع، 1422هـ، المحرر الوجيز في كتاب الله العزيز، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.
عكاشة، ع، (2014أ): تجديد القول في بعض قضايا المفعول المطلق النوعي في اللغة العربية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، مج41، ع3، ص748–762.
عكاشة، ع، (2014ب): هل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟ محاولة استكناه المفعول اللغوي الحقيقي الوحيد في اللغة العربية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن. ص69–99.
عكاشة، ع(2014ج): هل تنوب كل صفة للمفعول المطلق عنه؟ اكتشاف بنيتين مختلفتين لمركب المفعول المطلق المختصّ النوعي "المبيَّن النوع" الموصوف في اللغة العربية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، مج10، ع3، ص209–250.
العكبري، ع، 1976م، التبيان في إعراب القرآن، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العكبري، ع، 1416هـ 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر – دمشق.
العيني، ب، 1431هـ/2010م، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تح علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.
الغلاييني، م، 1414هـ/1993، جامع الدروس العربية، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
الفارسي، ع، 1413 هـ – 1993م، الحجة للقراء السبعة، بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت.
ابن فارس، أ، 1418هـ–1997م، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1
الفراء، ي، د.ت، معاني القرآن، تح أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر
ابن فضال، ع، 1428 هـ – 2007 م، النكت في القرآن الكريم، عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت.
الكفوي، أ، 1992م، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، عدنان درويش – محمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت.
ابن مالك م، 1410هـ – 1990م، شرح تسهيل الفوائد، عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
المرادي ب، 1428هـ – 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي.
مكّي القيسي1405هـ، مشكل إعراب القرآن، حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت.
الناصري، غ، 2017م، تجاذب المعنى والصناعة النحوية في القرآن، مجلة العلوم الإنسانية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، مج 24، ع2.
ناظر الجيش م، 1428هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، علي محمد فاخر وآخرون، ط1 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

والترجمة، القاهرة – مصر.
ابن الناظم، ب، 1420 هـ – 2000 م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية.
النسفي، ع، 1419 هـ – 1998 م، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح يوسف علي بديوي، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت.
النميري، ح، 1975م، شعر أبي حيّة النميري، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق.
النيسابوري، 1416هـ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلميه – بيروت.
ابن هشام ع، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر – دمشق
ابن هشام، ع، 1979، أوضح المسالك، ط5، دار الجيل – بيروت.
ابن هشام، ع، 1403هـ/1983م، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، محمد نغش، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
ابن هشام، ع، 1383هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محيى الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة.
ابن يعيش 1422 هـ – 2001 م، شرح المفصل، إميل بديع يعقوب ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
يعقوب أ، 1417هـ – 1996م، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط1، دار الكتب العلمية.

The Precedence of the Absolute Object on its Governor: A Descriptive and Semantic Study in the Holy Quran

Sayel hazza al- hawawsha*

ABSTRACT

Most Arabic grammarians traditionally shunned the issue of whether the Absolute Object (al-mafʿūl al-muṭlaq) could precede it governor. This was an arduous mission that required rooting through syntax books and interpretations of the Holy Quran, in order to identify any genuine or artificial examples, that support one opinion over another in this regard, or to refute it, while providing an overview of the opinions of Arabic grammarians and exegetes of the Holy Quran, which were more than ten.

As the adjective that replaces the noun (al-masdar) was the only case where the absolute object (al-mafʿūl al-muṭlaq) preceded its governor, this paper aims to determine the conditions or factors that allow or forbid dropping the noun (al-masdar). Additionally, this paper aims at determining the detonations related to the absolute object when it precedes its governor, by reference to the Quranic verses that used this structure, and comparing them to other normal examples that uses the common arrangement.

A key result of this paper is that it asserts the admissibility of omitting the adjective-bound masdar if its grammatical status is marked after being dropped. If it is an object "mafʿūl bihi", or a circumstantial adverb "hal", or an adverb, it is permissible to keep the masdar or drop it, otherwise it could not be omitted.

Keywords: Absolute Object, The Holy Quran

* Faculty of Arts and Humanities, Applied Science University, Jordan. Received on 23/7/2018 and Accepted for Publication on 21/7/2019.